

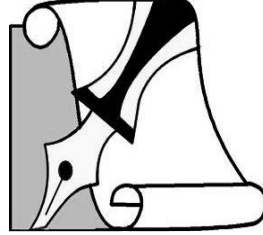


مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## إشكاليات العلاقات الاسرائيلية الصينية

### مدخل:

تميزت الصين عن بقية دول المعسكر الاشتراكي بدعمها المبكر والعلني للقضية الفلسطينية، وبدعمها، للمقاومة الفلسطينية المسلحة منذ بداية الستينيات من القرن الماضي، وبالتالي في موقفها المعادي لإسرائيل بوصفها مشروعاً استعمارياً استيطانياً. ومع ذلك فقد لفتت بعض الدراسات التاريخية إلى أن ذلك لم يمنعها من عقد بعض الصفقات التجارية السرية مع الكيان الغاصب، والتي لم يكن لها تأثير يذكر على سياستها العامة حيال المنطقة وقضاياها. وتؤكد الاتفاقات التجارية والاقتصادية والتكنولوجية والزراعية والثقافية والتعليمية الموقعة بين الطرفين، وتبادل العلماء والطلاب والباحثين، على اهتمامهما بالاستمرار في تطوير هذه العلاقات. لقد بنت الصين الشعبية إستراتيجيتها في العقود السابقة على السمعة الايجابية عموماً التي تحلت بها لدى العرب فاهتمت كل تلك الفترة بركيزتين أساسيتين في سياستها الشرق أوسطية: الأولى هي تأمين النفط من الدول العربية وإيران، والمحافظة على الأسواق العربية لبيع المنتجات التجارية والصناعية الصينية، والعمل على خلق فرص استثمار في المنطقة في النفط وغيره من الأعمال التجارية والاقتصادية. ومن أجل نجاح ذلك اهتمت بالحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة. والركيزة الثانية كانت تأمين المشتريات العسكرية المتطورة والتكنولوجيا العالية من أي مصدر لديه الرغبة في تزويد الصين بها، بما في ذلك من إسرائيل. وتأمين هذين المطلبين، وخاصة المطلب الثاني، يشكلان مفتاح العلاقة بين إسرائيل والصين، خاصة وإن ما يسمى "المسألة اليهودية" لا تشكل عقدة لدى الصينيين فالثقافة الصينية ليست مبنية على الحضارة الإغريقية الرومانية ولا على الثقافة اليهودية - المسيحية، وتداعيات تلك الثقافة خلال الألفيتين الماضيتين. وبالتالي لا تشكل هذه المسألة عامل ضغط خارجي على السياسة الصينية. لا، بل بالعكس، فإننا نجد إعجاباً بالحركة الصهيونية، بشكل عام، لدى قادة الصين الوطنية قبل انطلاق الثورة الشيوعية. أما في العهد الشيوعي وعلى ضوء انفتاح الصين على العالم وخاصة في نهاية القرن الماضي، نجد أن حكومة الصين الشعبية أخذت تهتم بالإرث

اليهودي في الصين عبر التاريخ، وخاصة ذلك التراث الذي خلفه السكان اليهود القدامى في مدينة كاي التاريخية الواقعة على طريق الحرير. كما بدأت حكومة الصين الشعبية بإعادة تأهيل تلك الآثار والمقابر اليهودية والكنس اليهودية الموجودة هناك.

إضافة إلى ما تقدم فإن اليهود في الصين، من حيث عدد السكان، لا يشكلون عامل ضغط سياسي على الصين. فعددهم لا يتجاوز عشرة آلاف شخص. والصين الشيوعية، التي حاربت أتباع جميع الديانات السماوية والوضعية في بلادها، لم تميز بين أتباع هذه الديانات. فجميعها كانت ممنوعة حتى وقت قريب. وهذه ملاحظات يجب أخذها بعين الاعتبار عند طرح موضوع تطور العلاقات بين الصين الشعبية وإسرائيل.

## 2 - دوافع ومعوقات سياسية واستراتيجية:

على الرغم من إن العلاقات الصينية - الإسرائيلية تشهد نمواً متواصلاً، إلا أن العقبات التي تعترض هذه العلاقات تشير إلى صعوبة وصولها إلى مستوى "الشراكة المثالية"، التي يرغب رئيس الوزراء الإسرائيلي بالوصول إليها. ومع ذلك، يمكن للصين اغتنام فرصة قرب حلول الذكرى الخامسة والعشرين لتدشين العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في عام 1992، لمراجعة سياساتها تجاه تل أبيب، بما يضمن ألا يكون التعاون الاقتصادي والسياسي مع إسرائيل على حساب المبادئ والاخلاق الذي تنادي بها السياسة الخارجية الصينية، وفي مقدمتها احترام قرارات الشرعية الدولية وحل المنازعات بالطرق السلمية.

في خلفية المنافع السياحية والتجارية المتوقعة من وراء تطوير العلاقات الصينية - الإسرائيلية، يوجد العديد من الدوافع السياسية والاستراتيجية لدى صنّاع القرار لدى الطرفين لدفع وتعزيز هذه العلاقات. وربما تكون هذه الدوافع هي التي حفزت رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو، على اختيار الصين لتصبح ثاني دولة في العالم يزورها بعد زيارته الولايات المتحدة في مارس 2013، في إشارة لأهمية بكين في سياسته الخارجية. فخلال هذه الزيارة، أكد نتنياهو على أنه يتطلع إلى إقامة "شراكة مثالية" بين إسرائيل والصين، مشيراً إلى أن "الصين قوة اقتصادية عالمية، وإسرائيل مركز عالمي للبحوث والتطوير، ومن ثم توجد إمكانية للتكامل بين الجانبين لضمان سوق الغد".

## 1- دوافع الجانب الإسرائيلي:

أ- يدرك الإسرائيليون جيداً أن الصين واحدة من القوى الصاعدة اقتصادياً وسياسياً في النظام الدولي؛ الأمر الذي يقتضي نسج علاقات مع هذه القوة وتطويرها لبناء علاقات وثيقة تجعل الصين أكثر اقتراباً من التوجهات الإسرائيلية، لاسيما في لحظات الأزمات؛ فالصين دولة نووية، وهي الأكبر في عدد السكان عالمياً، ونموها الاقتصادي يشير إلى أنها ستكون بحلول عام 2030 صاحبة أكبر اقتصاد في العالم، علاوة عن أن الصين لديها مقعد دائم في مجلس الأمن، بكل ما لهذه المعطيات من آثار سياسية لا يمكن إغفالها.

ب- السوق الصيني هو الأكبر في العالم، مما يفتح الباب واسعاً أمام رؤوس الأموال والاستثمارات والمنتجات الإسرائيلية، خاصة مع بروز فرص استثمارية وتجارية كبيرة بعد إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وقبول إسرائيل كعضو مؤسس به في 29 يونيو 2015، وبعد مبادرة الرئيس الصيني شي جين بينج "حزام واحد وطريق واحد"، والتي طرحها في أواخر 2013. وفي هذا السياق، توقع هاجاي شاجيرير، مدير إدارة شمال شرقي آسيا بوزارة الخارجية الإسرائيلية، أن تجلب هذه المبادرة المزيد من فرص الأعمال للشركات الإسرائيلية في مجال مشروعات البنية الأساسية، مشيراً إلى أن إسرائيل تعتبر نفسها جزء من طريق الحرير البحري للقرن الـ21 الذي يشق طريقه من بحر الصين الجنوبي إلى البحر المتوسط.

ج- ربما يرغب الإسرائيليون أيضاً من تطوير علاقاتهم مع الصين في كبح المبيعات العسكرية، وخاصة الصواريخ، من الصين لدول عربية معينة، حيث يعتقدون أن بعضاً من هذه الصواريخ يصل إلى حزب الله اللبناني، مما يمثل تهديداً للأمن القومي الإسرائيلي.

د- توجد رغبة إسرائيلية واضحة في حشد التأييد الصيني لمواجهة ما تسميه "الإرهاب" الدولي، خاصة مع وجود مشكلات متزايدة بين الحكومة الصينية وبين مسلمي مقاطعة سينكيانج (تركستان الشرقية) في غرب الصين (وعددهم حوالي 21 مليون). وقد تزايدت حدة هذه المشكلات مع عودة بعض هؤلاء من القتال في صفوف تنظيم "داعش" في سوريا والعراق للقيام بأنشطة إرهابية في الصين، خاصة بعد أن أصبحت نسبة كبيرة من الشعب الصيني تربط بين حركة "حماس" وما يجري في إقليم سينكيانج المضطرب. إذ تُظهر التعليقات على شبكات التواصل الاجتماعي في الصين أن العرب والفلسطينيين بصفة خاصة أصبحوا يمثلون

"خطراً"، لأنهم يشتركون في الدين مع قاطني سينكيانج، بينما يظهر الإسرائيليون بمظهر المدافع عنهم والحامي لهم من خطر ما يسمونه "الإرهاب الإسلامي".

2- دوافع الجانب الصيني:

أ- يرى الصينيون أن إسرائيل تتمتع بموقع جيو- سياسي، وقدرات تكنولوجية، ولديها بنية تحتية علمية، تجعل منها لاعباً أساسياً في منطقة الشرق الأوسط، وشريكاً مفضلاً في علاقاتها الاقتصادية.

ب- يرغب بعض دوائر صنع القرار الصيني في جعل تل أبيب بوابة لمد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، خاصةً بعد تزايد أهمية هذه المنطقة، وتراجع التدخل الأمريكي لتحقيق الأمن والاستقرار فيها.

ج- يرغب الصينيون في استثمار اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة بشكل خاص والنفوذ اليهودي في العالم بشكل عام؛ من أجل إدارة علاقاتهم المتوترة مع واشنطن. فهم يدركون أن اللوبي اليهودي ثقلاً كبيراً في صنع القرارات الأمريكية، وبالتالي يشكل تطوير العلاقات مع إسرائيل عاملاً لدفع تل أبيب لتوظيف علاقاتها مع اللوبي اليهودي لاتخاذ قرارات لصالح الصين في المؤسسات الأمريكية المهمة، وخاصةً الكونجرس الأمريكي.

د- يرغب الصينيون في استثمار رؤوس الأموال اليهودية في العالم، من خلال جذبها إلى السوق الصيني، لاسيما أن لإسرائيل دورها في تشجيع المشروعات المشتركة بين رأس المال اليهودي والصيني.

هـ- المحفزات التكنولوجية: من المعلوم أن العلاقات الجديدة، والسرية بين الصين وإسرائيل قد نشأت في الثمانينيات من القرن الماضي، وفي ميدان التعاون العسكري تحديداً، بعد الانعطاف الكبير التي بادرت إليها

بكين خلال السبعينيات وقرارها بالتحالف مع واشنطن في مواجهة موسكو وإقامتها علاقات دبلوماسية معها سنة 1979. ليس سراً أيضاً أن من بين المحفزات الأساسية لهذا التحالف، إضافة إلى تلك المتعلقة بمواجهة

الصين مع الاتحاد السوفياتي، السعي لامتلاك التكنولوجيا المتطورة واجتذاب الاستثمارات والخبرات لتطوير بناها الصناعية والاقتصادية. ومما لا شك فيه أن العلاقات العسكرية سوف تستمر بين الجانبين وخاصة

عملية تحديث القوات الصينية وتزويدها بالصواريخ والطائرات والمعدات الأخرى، خاصة أن الصين منكبه على تحقيق التوازن الاستراتيجي مع الدولتين العظميين، الولايات المتحدة وروسيا. وتجري الصين الأبحاث

والتطوير الضروري لتحقيق هذا الهدف. وتدل هذه العلاقات بين البلدين على جدية كبيرة في عملية التطوير لا نلمسها بالجدية نفسها في تطوير العلاقات بين الصين والدول العربية مجتمعة.

«المحفز التكنولوجي» إذن كان أول الاعتبارات التي حكمت التطوير المستمر لعلاقات الصين مع كيان العدو وما زال يشكل عاملاً حاسماً في حرصها عليه حتى اللحظة. وبالنسبة للكيان فقد مثلت هذه العلاقات مناسبة تاريخية لتوثيق الصلات مع قوة عظمى صاعدة اقتصادياً وتجارياً وسياسياً، يتيح سوقها الواسع فرصاً نادرة أمام شركاتها، وتتيح قدراتها الاستثمارية الهائلة إمكانيات للمزيد من تنمية بنائه الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية.

لم تؤد هذه العلاقات إلى امتناع الصين عن تطوير صلاتها الاقتصادية والسياسية الوازنة مع دول معادية لإسرائيل كإيران، أو إلى تغيير موقفها المعلن من القضية الفلسطينية، المدافع عن تسوية على قاعدة القرارات الدولية تسمح بقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية.

لقد أصبحت الصين عام 2018 الشريك التجاري الثاني لإسرائيل وثاني أكبر مستثمر أجنبي فيها، وهي تتحكم، بحسب الباحثة في معهد «هرتسليا» كزينيا زفيلتوفا، بـ«15% من اقتصادها». وكان تقرير مهم (صادر عن «مؤسسة راند»، بعنوان «الاستثمارات الصينية في تكنولوجيا إسرائيل وبنائها التحتية»، وساهمت في إعدادها الباحثة الإسرائيلية شيرا أيفرون، وكبيرة المستشارين عن إسرائيل فيها)، قد ذكر أن هذه الاستثمارات تشمل قطاعات كالصناعات الغذائية وصناعات الدواء وكذلك مشاريع البنى التحتية، إلا أنها أضحت تتركز في قطاعات التكنولوجيا المتطورة، كالاتصالات والذكاء الاصطناعي، إذ إن «هذا القطاع اجتذب بين سنتي 2011 و2018 القسم الأعظم من الاستثمارات الصينية (5,7 مليارات دولار) والعدد الأكبر من الشركات (54 شركة صينية). وتتولى شركات صينية أيضاً عملية بناء ومن ثم إدارة 4 من أكبر مشاريع البنى التحتية في إسرائيل: توسيع مرفأ أشدود، وبناء وإدارة قسم جديد من مرفأ حيفا، وشبكة سكة حديد تل أبيب للقطارات الخفيفة، وحفر نفق الكرمل قرب حيفا.

يقول تقرير «راند» إن «11 شركة من بين الشركات الصينية العاملة في إسرائيل تثير مخاوفاً على المستوى الأمني بالنسبة إليها وإلى الولايات المتحدة. وتنجم هذه المخاوف عن صلاتها الوثيقة بالحكومة أو الجيش الصينيين، وبإمكانية حصولها على معلومات أمنية أو عن الحياة الخاصة للأشخاص وبعملها في بلدان معادية لإسرائيل كإيران».

لقد عملت إسرائيل وبكل ثقلها لفتح ثغرة في سور الصين العظيم والحصول على اعتراف من أكبر دولة بشرية في العالم والتأثير على سياستها تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، وخاصة كبح التعاون العسكري الصيني - العربي؛ والحصول على حيز أكبر في السوق الصينية؛ وخاصة في مجال التعاون العسكري والتكنولوجي. والأهم هو ما بدأت تلمسه إسرائيل من فتور في حرارة الدعم الغربي لسياستها، وسعي واشنطن بين حين وآخر إلى تحديد خطوط حمراء لإسرائيل لا ينبغي أن تتعداها. وعليه تعمل إسرائيل على إعادة تعريف علاقاتها الاستراتيجية مع واشنطن على ضوء المعطيات الدولية والإقليمية الجديدة، والتطورات التي تشهدها عملية التسوية في الشرق الأوسط... وإيمانها المطلق بأن الصين هي المنافس الأبرز للولايات المتحدة لتصبح القوة الأعظم في العالم، وكسر آخر قيود الحصار الدولي المفروض عليها خاصة وأن الصين من الأعضاء الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي. أما على الصعيد الصيني فالمطلوب هو الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في مجال التكنولوجيا المتطورة التي لا تستطيع الحصول عليها من أميركا والغرب، إلى جانب الاتصالات والزراعة ونظم الري الحديثة حيث تعتبر إسرائيل من أكثر الدول تقدماً في هذه المجالات. ومن ثم استخدام النفوذ الإسرائيلي في الدول الغربية ولا سيما في الولايات المتحدة، والحصول على تقنيات عسكرية أميركية غربية متقدمة من إسرائيل في الوقت الذي تفرض فيه أميركا والغرب حظر نقل الأسلحة للصين التي تسعى لتحديث قواتها العسكرية. وأيضاً سعي الصين لأداء دور يليق بها في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في عملية التسوية المبعدة عنها في الشرق الأوسط.

و- التعاون العسكري: تشير المؤشرات إلى أن التعاون العسكري بين الصين الشعبية وإسرائيل بدأ بشكل سري في بداية الثمانينيات من القرن الماضي قبل أكثر من عقد من الزمن من بدء العلاقات الدبلوماسية. ولكن، على ما يبدو، سبقت ذلك أحداث جعلت الطرفين يتنبهان لحاجة كل منهما إلى الآخر، مهما كانت تلك الحاجة ايجابية أو سلبية.

يقول الصحفي أمنون بارزيلي إن الصين اكتشفت، كونها طرفاً وقف إلى جانب فيتنام في الحرب الأميركية على فيتنام في ستينيات القرن الماضي، بأن الأسلحة السوفياتية الصنع الموجودة لدى الفيتناميين كانت أقل قدرة من الأسلحة التي كانت توفرها الولايات المتحدة الأميركية، للفيتناميين الجنوبيين. ولذلك انتبهت الصين إلى حاجتها إلى تحديث هذه الأسلحة وقد تطلعت الصين في هذا المجال إلى إسرائيل.



كانت هناك تجربة أخرى سلبية في هذا المجال في فترة الستينيات وأوائل السبعينيات. فقد حاولت إسرائيل أن تقدم الدعم العسكري للهند في خلافها مع الصين وباكستان. في تلك الفترة وقع خلافان أو حربان بين الصين والهند وبين الهند وباكستان، حليفة الصين. وفي الحرب الأولى بين الصين والهند، احتلت الصين المناطق الحدودية في الشمال الشرقي من جبال الهمالايا من

الحدود الهندية الصينية بين أيلول وتشيرين الثاني 1962. وتشير المؤشرات إلى أن التعاون العسكري بين الصين الشعبية وإسرائيل بدأ بشكل سري في بداية الثمانينيات من القرن الماضي قبل أكثر من عقد من الزمن من بدء العلاقات الدبلوماسية. ولكن، على ما يبدو، سبقت ذلك أحداث جعلت الطرفين يتنبهان لحاجة كل منهما إلى الآخر.

أما نزاع عام 1965 فكان خلافاً حدودياً بين الهند وباكستان على ولاية كشمير. وكان نزاع عام 1971 على بنغلادش حيث تدخلت الهند إلى جانب باكستان الشرقية (حالياً بنغلادش) في حربها من أجل الاستقلال عن جمهورية باكستان الإسلامية، حليفة الصين، والتي كانت تعرف أيضاً باسم باكستان الغربية. وخرجت بنغلادش، كدولة مستقلة من رحم هذه الحرب. وحاولت إسرائيل في ذلك الوقت إيجاد منفذ لها إلى الهند لعرض بضاعتها العسكرية عليها. وقد نشرت الصحافية الفرنسية إيزابيل سان ميزار في صحيفة اللوموند ديبلوماتيك الفرنسية في 2010 تقريراً عن هذه المحاولات الإسرائيلية، فقالت إن إسرائيل عرضت على الهند مساعدتها بالسلاح في هذه النزاعات. ويشير التقرير إلى أن إسرائيل بقيت تتشد هذا الهدف حتى بعد سنوات من ذلك. فقد أوفدت موشيه ديان، وزير خارجيتها حينذاك إلى الهند في زيارة سرية في عام 1978 لإقامة مثل هذا التعاون. أما البعثة التجارية الإسرائيلية في الصين فترجع بدء علاقات التعاون العسكري بين الصين الشعبية وإسرائيل إلى عامي 1975 و 1978 وهي تواريخ - على الأقل عام 1975 - سبقت الانفتاح الصيني على العالم، بما في ذلك على إسرائيل. وفي عام 1976 خسرت الصين قادتتها التاريخيين الثلاثة الكبار، رئيس الوزراء شو إن لاي وتوفي في شهر كانون الثاني، وجو ده، قائد ومؤسس الجيش الصيني، في حزيران، والرئيس ماو تسه تونغ في شهر أيلول 1976. ودخلت الصين في متاهة التطرف اليساري الطفولي والطفيلي بقيادة ما يسمى في الصين بعصابة الأربعة، فأعيد اعتقال قائد الانفتاح الصيني دنغ هسياو بنغ. وبعد سقوط عصابة الأربعة، أعيدت آلية الاعتبار في المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني في آب

1977 . قد يكون حدوث اتصالات عسكرية بين الصين وإسرائيل في عام 1975 مشكوكا فيه بسبب الخوف الذي كان يسيطر على كادرات الحزب الشيوعي الصيني من القيام بخطوات قد لا ترضي المسؤولين في بكين. أو قد يكون الصينيون قد قدموا أنفسهم بطريقة مختلفة لا تمت بصلة لوضعهم الحقيقي. وقد يكون للجيش الصيني وممثلوه حرية حركة أكبر من الكوادر الحزبية للاتصال بمن كانت الصين تعتبرهم أعداءها وقواعد للامبريالية، مثل إسرائيل.

على أي حال، يقول التقرير المذكور إنه في المعرض العسكري الجوي في باريس في 1975 وكذلك في المعرض العسكري في سويسرا في عام 1978 أظهرت الصين اهتماماً بتكنولوجيا الدفاع الإسرائيلية التي كان بإمكانها تحديث القوات المسلحة الصينية في 1979 . ويضيف التقرير قائلاً: شاوول ايزنبرغ، الذي كانت له علاقات تجارية متنوعة في شرق آسيا، ساعد في تحقيق التعاون الصيني الإسرائيلي في المجال العسكري من خلال التفاوض على احتياجات الصين للمعدات العسكرية الحديثة.

كانت هذه بدايات التعارف بين الطرفين كل إلى احتياجات الآخر. لكن المراقبين الدوليين يبرزون نوعين آخرين من التعاون في سنوات الثمانينيات من القرن الماضي كان لهما تأثير كبير على العلاقات الثنائية بين البلدين. التعاون الأول كان في مجال إعادة تأهيل الأسلحة الصينية السوفيتية الصنع والتي لم تستطع الصين أن تحصل لها على قطع تبديل لإعادة تأهيلها بسبب الخلافات الصينية السوفيتية. ويقول المراقبون أن الصين اكتشفت مدى الخراب لأسلحتها وخاصة سلاح الدبابات، في الحرب الصينية الفيتنامية في 1978. وهنا برز دور إسرائيل بتوفير القطع المطلوبة لإعادة تأهيل سلاح الدبابات وغيرها من أنظمة الأسلحة الصينية من غنائم الحرب التي غنمتها في حرب حزيران 1967 ضد الدول العربية وخاصة من مصر وسورية. ويقول الخبراء أيضاً إن الصين استعرضت ذلك الجيش الذي تم إعادة ترميمه وإعادة تأهيله بالأسلحة السوفيتية القديمة التي غنمتها إسرائيل من الدول العربية المذكورة، في العرض السنوي عام 1984 الذي تقيمه الصين بمناسبة إعلان الاستقلال أو إعلان قيام جمهورية الصين الشعبية في تشرين الأول من كل عام في ساحة تيان آن من، أي ساحة بوابة السلام السماوي، في وسط بكين العاصمة. أما التعاون الثاني فكان على المستوى السياسي حين تدخلت إسرائيل في أروقة صنع القرار الأميركي والكونغرس لتخفيف الضغط عن الصين نتيجة الاتهامات الدولية للصين إنها قمعت

مظاهرات الاحتجاج والمحتجين الصينيين في عام 1989 في ساحة بوابة السلام السماوي.

في أواخر العام 1987 ذكرت مجلة "جينز" العسكرية الأسبوعية أن الصين و"إسرائيل" قد توقعان قريباً صفقة بمليارات الدولارات تقوم "إسرائيل" بمقتضاها بتزويد الصين بكميات كبيرة من العتاد الحربي وتقنية صناعة السلاح مقابل حصولها على الفحم والحديد الصيني وأضافت أن الصين تعتقد بأن "إسرائيل" هي أنسب دولة لمساعدتها في تحديث جيشها وفي إقامة صناعة حربية دون أن تكتسب "إسرائيل" نفوذاً في السياسة الداخلية الصينية. هذا وتعد "إسرائيل" حالياً وحسب تقارير الكونغرس ثاني أكبر مصدرٍ للسلاح للصين منذ العام 1993 بصفقات تتعدى المليار دولار سنوياً، فيما تقول "إسرائيل" إن ذلك غير صحيح وإن جميع صفقاتها لا تتعدى الـ20 مليون دولار. وترى الصين أنه لا بد من الاستفادة من "إسرائيل" للولوج إلى التكنولوجيا الأمريكية العسكرية المتطورة خاصة وأنّ الاعتكاف عن التعاون العسكري مع "إسرائيل" سيؤدي إلى زيادة التعاون الوثيق أصلاً بين "إسرائيل" (تعد الدولة الأولى في التعاون العسكري مع الهند) من جهة والهند (لها مشاكل عديدة مع الصين) من جهة ثانية، وعندها سيصبح التفوق العسكري الإقليمي لصالح الهند عدا عن قيام "إسرائيل" بإمكانية بيع أسلحة لتايوان بهدف الكسب المادي، وقطعاً لتلك الطرق كان يتوجب على الصين الاستفادة قدر الإمكان من التقنيات الأمريكية في الأسلحة "الإسرائيلية". وقد نجحت الصين في إقناع "إسرائيل" في عهد "حكومة باراك" ببيعها عدداً من الطائرات العالية التطور والتقنية "فالكون" وهي طائرات بدون طيار مقابل صفقة قدرت قيمتها آنذاك بحوالي 250 مليون دولار، إلا أنه وفور اكتشاف الولايات المتحدة لهذه الصفقة أبلغت (رئيس الوزراء) إيهودا باراك باستحالة الموافقة عليها، مما اضطره إلى إلغائها. ثم ما لبثت الولايات المتحدة أن اكتشفت قيام "إسرائيل" ببيع هذا النوع من الطائرات إلى الصين قبل عدة سنوات، وعندما استوضحته أنكرت الأمر جملة وتفصيلاً، وسرعان ما افتضح أمرها عندما أعلنت الصين أنها تمتلك هذه الطائرات وأنها أعادتها إلى "إسرائيل" لصيانتها ثم استلمتها الصين مجدداً، وقد أدت هذه الفضيحة إلى إشعال غضب عارم في صفوف المحافظين الجدد المعروفين أصلاً بدعمهم اللا محدود لـ"إسرائيل" لدرجة أنهم وجهوا رسالة قاسية (على رأسهم فايت ورئيسه بول وولفويتز نائب وزير الدفاع دونالد رامسفيلد) إلى المسؤولين "الإسرائيليين" أبلغوهم فيها أنهم قد "ملّوا ألعيبهم وديسائسهم". وعلى حد وصف دوغلاس فايت الصهيوني اليهودي الأمريكي فإن «شعر رأسه وقف إثر الكشف عن صفقة الطائرات الصينية». وقامت جلسة في

الكونغرس الأمريكي آنذاك لبحث التسلح الصيني، شهدت هجوماً و"بألفاظ فظة" على قادة في "البنتاغون"؛ لأنهم "لا يفعلون ما يتوجب فعله لكبح إسرائيل" التي لا تأخذ احتياجات الولايات المتحدة القومية في الاعتبار"، وأشار المتحدثون إلى أنّ "إسرائيل" تجاوزت الحدود. وقد أدت هذه الفضيحة إلى سلسلة أخرى من الفضائح تمّ الكشف فيها عن بيع "إسرائيل" صواريخ وأسلحة هجومية إلى الصين، وقد ظهر ذلك عرضاً عندما قامت إحدى الطائرات الهجومية الصينية المقاتلة باعتراض طائرة تجسس أمريكية كبيرة دأبت الولايات المتحدة من خلالها على مراقبة الصين والتجسس عليها، وهي طائرة عالية التطور وبحمم طائرة الركاب العادية، وعند مشاهدة الأمريكيين لفيلم التسجيل، حيث اعترضت المقاتلة الصينية طائرة التجسس الأمريكية، وجد الأمريكيون أن الطائرة الصينية كانت مزودة بصواريخ هجومية "إسرائيلية"! وقد اعترفت "إسرائيل" فيما بعد أن الصين نجحت في عقد عدّة صفقات معها ما بين توريد أسلحة وتدريب مقاتلين وطيارين، ومنها صفقة أبرمتها شركات "إسرائيلية" عام 1999 شملت 100 عجلة دفع رباعية إلكترونية من نوع "هاري" قدرت وقتها بنحو 70 مليون دولار، وتشمل الصفقات كذلك تدريبات خاصة يخضع لها قادة الطائرات الحربية الصينية وتشرف عليها عناصر من الجيش "الإسرائيلي"، ورغم أن "الإسرائيليين" يقولون بأنها صفقة وانتهت في حينها إلا أن الجانب الأمريكي يصر على أن "الإسرائيليين" بصدد إرسال فرق صيانة وطاقم ميكانيكيين لتحديث تلك المعدات وصيانتها، وكما في المثال السابق فقد أنكر "الإسرائيليون" صحة هذا الحديث لكن البنتاغون هذه المرة كان حاداً في تعليماته لـ"إسرائيل" منذراً حكومتها بين اختيار الصين أو الولايات المتحدة كحليف دائم ومستمر.

على الرغم من أنّ الصين قد حافظت تقليدياً على سياستها الخارجية الداعمة للقضايا العربية، إلا أنّ النفوذ السياسي الصيني على الصعيد العالمي يكاد لا يرى إذا ما تمّت مقارنته بنفوذها الاقتصادي، وكعادة العرب في إهمال المكاسب وتوسيع دائرة صداقاتهم ومصالحهم للضغط على "إسرائيل" فإنّ العرب أهملوا الصين التي كانت حتى أواخر السبعينيات أبرز مقاطع عالمي لـ"إسرائيل" على كافة الأصعدة. فيما عكست نظرة "إسرائيل" الاستراتيجية لتطورات العالم اتّجاهاً جديداً يقضي بتوسيع دائرة أصدقائها وحلفائها والتغلغل في مناطق النفوذ والقرار، فإذا لم تكن الصين ذات تأثير سياسي عالمي اليوم فإنّها حتماً ستكون في الغد وعليه فإنّ "إسرائيل" لا توفّر فرصة لمد نفوذها نحو روسيا والهند والصين وأوروبا عدا عن أمريكا وبريطانيا حيث قواعدها التقليدية، فيما تبدو السياسة العربية كما المنطقة العربية في حالة تجمّد وموت سريري حيث لا يتغيّر شيء في الميت

سوى أنه يتحلل ويندثر بعد حين. أما بعد تبادل العلاقات الدبلوماسية في بداية عام 1992 ، فقد تزايد هذا التعاون ليس في مجال الأسلحة التقليدية فحسب وإنما شمل هذا التعاون التكنولوجيا العالية وأنظمة الرادارات المتطورة جداً والاتصالات عبر الأقمار الصناعية. وقد أصبحت إسرائيل وفقاً لتقديرات بعض الخبراء ثاني أكبر مصدر للسلاح إلى الصين بعد روسيا. وقد عارضت الولايات المتحدة الأميركية بشدة هذه الصفقات من ناحية إستراتيجية لأنها لا تريد أن تساهم في تقوية الصين في المحيط الهادي وفي بحر الصين ولا تريد أن تهدد الولايات المتحدة. لذلك ضغطت على إسرائيل لكي توقف هذه الصفقات قبل وقوعها. وفي حالات أخرى استخدمت الولايات المتحدة الضغوط الشديدة لمنع إتمام هذه الصفقات بما في ذلك التهديد بقطع المساعدات المالية التي تصل إلى 2,8 مليار دولار. وتتعلق هذه الصفقات بمحاولة إسرائيل بيع طائرة هاربي الاستطلاعية، طائرة دون طيار للصين، وإطلاعها على التكنولوجيا المتطورة والمعقدة لصواريخ اسرائيلية الصنع وتحمل تكنولوجيا أميركية. فاستخدمت الولايات المتحدة في عام 1992 ضغوطاً كبيرة ومؤثرة لمنع الاستمرار في هذا العمل المشترك. كذلك اضطرت إسرائيل في عام 2000 تحت ضغط أميركي شديد إلى إلغاء صفقة طائرات الاواكس ونظام فالكون المحمول جواً للإنذار المبكر والتحكم. وكانت آخر صفقة تم الكشف عنها في شهر كانون الأول 2011 هي ما وصفته الصحافة الغربية بعملية تهريب 69 صاروخ باتريوت في ميناء كوتكا، جنوب فنلندا و160 طن من المتفجرات . ويقدر الخبراء أن قيمة تلك الصفقة بما يزيد عن 4 مليارات دولار . والاتهام في هذه الصفقة موجه إلى إسرائيل. وتقول التقارير إن إسرائيل طلبت من ألمانيا- دون نجاح- مساعدتها في تخطي هذه الفضيحة مع الجانب الأميركي. وهناك اتهامات أيضاً لإسرائيل بمحاولة بيع مخططات طائرة الشبح الأميركية من الجيل الثاني .

نوع آخر من التعاون العسكري تم تسجيله بين الصين الشعبية وإسرائيل. ويشتمل على الزيارات المتبادلة لوزراء الدفاع والقادة العسكريين الصينيين والإسرائيليين. لائحة الزيارات طويلة، ولكن يكفي ذكر عدد منها لإعطاء فكرة عن الأهمية القصوى التي يوليها الجانبان لهذه الزيارات. كانت هذه الزيارات في الماضي نادرة وسرية. مثلاً في 1991، قبيل إعلان تبادل العلاقات الدبلوماسية، تحدث المراقبون عن قيام موشيه أرنس، وزير الدفاع الإسرائيلي حينذاك، بزيارة سرية إلى الصين لإقامة العلاقات الدبلوماسية وتوسيع التعاون العسكري. مقارنة بذلك، نجد انه في عام 2011 جرت عدة زيارات بين المسؤولين العسكريين من الطرفين.

من أجل استكمال صورة التعاون العسكري بين الصين الشعبية وإسرائيل لا بد من التطرق، ولو بسرعة، إلى موضوعين مهمين كان لهما حيز في العلاقات الصينية الإسرائيلية. أولهما مرتبط بالأزمة الإيرانية وثانيهما بقضية الإرهاب. فبالنسبة للأزمة الإيرانية، أصبح من المعروف أنه منذ تدمير العراق في الحرب الأخيرة عليه، أصبحت الدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل تعارض بشدة محاولات إيران امتلاك طاقة نووية وأسلحة نووية. وتم تبني العديد من القرارات في الأمم المتحدة وفي وكالة الطاقة الذرية الدولية لمنع إيران من امتلاكها تحت ذريعة أنها تهدد الأمن والسلام العالميين. واتخذت روسيا والصين موقفاً معارضاً لهذه القرارات ومعارضاً للتدخل العسكري ضد إيران . أما بعد تبادل العلاقات الدبلوماسية في بداية عام 1992، فقد تزايد هذا التعاون ليس في مجال الأسلحة التقليدية فحسب وإنما شمل هذا التعاون التكنولوجيا العالية وأنظمة الرادارات المتطورة جداً والاتصالات عبر الأقمار الصناعية. وقد أصبحت إسرائيل وفقاً لتقديرات بعض الخبراء ثاني أكبر مصدر للسلاح إلى الصين بعد روسيا. ولقد عارضت الولايات المتحدة الأميركية بشدة هذه الصفقات من ناحية إستراتيجية لأنها لا تريد أن تساهم في تقوية الصين في المحيط الهادي وفي بحر الصين. إلا أن إسرائيل لم تكتف بالمعارضة، بل أخذت تهدد إيران بتوجيه ضربة لها ضد المنشآت النووية الإيرانية. ولهذا قامت بإرسال الوفود إلى بكين من أجل إقناع الصين بتغيير موقفها من قرارات الأمم المتحدة ووكالة الطاقة الدولية ضد إيران. وتقول صحيفة نيويورك تايمز إن إسرائيل أرسلت في شهر شباط 2010 وفداً إلى بكين لهذه المهمة. وتتابع الصحيفة قولها إن الوفد الإسرائيلي شرح لنظرائه الصينيين التأثير الاقتصادي على الصين من جراء ضربة إيرانية ضد إيران. وقد جادل الوفد الإسرائيلي مبيناً أن ضربة إيرانية تعني استتباب الأمن في منطقة الخليج والشرق الأوسط واستمرار تدفق النفط دون تهديدات وهما الموضوعان اللذان يعنيان الصين من كل ذلك. ومع أن التصريحات الصينية في هذا الشأن ترفض أي تدخل عسكري ضد إيران، إلا أنه يوجد، على الأقل تصريح واحد، لأحد الأكاديميين الصينيين، واسمه ين غانغ، وهو أستاذ في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، وكان في زيارة تبادل علمي إلى إسرائيل، أدلى به للصحافي الإسرائيلي يوسي ميلمان، من صحيفة هآرتس حيث قال إن الصين لن توقف إسرائيل إن قررت مهاجمة إيران.

أما في موضوع مناهضة الإرهاب فإن الصين تعاني مثل غيرها من الدول من تنامي قوة المنظمات المتطرفة والإرهابية التي تتخذ من الإسلام ذريعة لشن عمليات ضد السلطة القائمة وخاصة في المناطق التي يسكنها

المسلمون مثل مقاطعة سينكيانغ في الصين. وقد أصدرت الصين في عام 2003 لائحة بأسماء منظمات إرهابية، أربع منها كان على صلة بالقاعدة وتابع لها. والهدف هو إخراج الصينيين من هذه المقاطعة. وعلى ضوء التعاون العسكري بين الصين وإسرائيل يمكن التكهن بوجود تعاون في هذا المجال بين البلدين. ولكن لا توجد مصادر موثوقة من الجانب الصيني أو الإسرائيلي عن هذا التعاون.

### 3 - المسار التاريخي للعلاقات:

شهدت مسيرة العلاقات الثنائية بين الصين الشعبية وإسرائيل منعطفات خطيرة واختلافات عميقة لعقود طويلة تمتد من أوائل الخمسينيات حتى مطلع التسعينيات من القرن الماضي، إذ تباينت رؤيتهما وأسلوبهما ومواقفهما من عملية إقامة علاقاتهما الدبلوماسية؛ ولذلك اتسم الأداء النظري والعملية والدبلوماسية من جانب الدولتين بالتناقضات المتأرجحة بين "الإقدام والإحجام" و"الحماس والفتور"، وأصبح المشوار الصيني - الإسرائيلي عبر العقود الأكثر طولاً في تاريخ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول:

#### أ - عقد الخمسينات: التأرجح بين الإقدام والإحجام

سارعت إسرائيل بالاعتراف بالصين رسمياً في كانون الثاني 1950 لتكون أول دولة شرق أوسطية تقدم على الاعتراف بها، إلا أن الصين اكتفت برسالة شكر على هذا الاعتراف. ومواقف إسرائيل وخاصة موقفها من الحرب الكورية في مطلع الخمسينيات، ووقوفها إلى جانب الولايات المتحدة في دعمها لإرسال قوات الأمم المتحدة إلى كوريا، أدى إلى عدم حدوث أي تقارب سياسي بينهما، بل بدأت الصين تنظر إلى إسرائيل كدولة حليفة للإمبريالية وأداة من أدواتها في منطقة الشرق الأوسط. وعلى هذا الأساس جاء تأييدها ومساندتها لمصر ضد العدوان الثلاثي عام 1956، ومواقفها الواضحة الداعمة للحقوق العربية والمعادية للاحتلال الإسرائيلي في مؤتمر باندونغ في العام نفسه، ورفض الطلب الذي تقدم به وفد الحزب الشيوعي الإسرائيلي أثناء حضوره المؤتمر الوطني الثامن للحزب الشيوعي الصيني في ايلول 1956 والداعي إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

#### ب - عقد الستينيات: الأسوأ في العلاقات

لقد كان عقد الستينيات من أكثر الفترات سوءاً على العلاقات الصينية الإسرائيلية . فإلى جانب المتغيرات الإقليمية والدولية التي أدت دوراً مهماً في تأخر إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، كان لوقوف إسرائيل عام 1962 مع الهند ومدّها بكافة أنواع الأسلحة في حربها مع الصين، وإقامتها علاقات وثيقة مع تايوان " الصين الوطنية " ومع كل دول جنوب شرق آسيا الموالية لأمريكا والمعارضة للصين، الأثر الكبير في تحديد الموقف الصيني المعارض لإسرائيل والداعم للحق العربي. فقد شهد عقد الستينيات أيضاً إقامة العلاقات السرية بين الصين ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 64 وتبعه استقبالها لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات عام 1965 واعترافها بالمنظمة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وافتتاح مكتب تمثيلي يتمتع بكامل الحقوق الدبلوماسية لها في العاصمة بكين، ودعم المقاومة الفلسطينية في نضالها ضد الاحتلال الإسرائيلي عسكرياً ومادياً، ويمكن القول بأن الصين كانت آنذاك قد تبنت تماماً الأهداف والمطالب الفلسطينية الداعية إلى تحرير الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل وأقامت عليها كيانها عام 1948. وبعد حرب 67 ووقفت الصين إلى جانب الدول العربية في نضالها الهادف إلى دحر الاحتلال واستعادة الأراضي المغتصبة.

ج - عقد السبعينيات: مد الجسور والتعاون السري

- تصويت إسرائيل لصالح قبول الصين في الأمم المتحدة تشرين الأول 1971

- التقارب الصيني - الأمريكي، وخاصة بعد زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون للصين عام 1972، خفف من حدة العامل الأمريكي ولم يعد عقبة كبرى أمام الجانبين في إقامة علاقات دبلوماسية.

- المتغيرات الدراماتية الإقليمية، والتي أهمها المعاهدة المصرية الإسرائيلية في كامب ديفيد 1979 .

- نهاية الحقبة الماوية وسقوط الجناح اليساري في الحزب الشيوعي الصيني والمتمثل بما سمي "عصابة

الأربعة" عام 1976، وسيطرة الجناح الانفتاحي على قيادة الحزب والدولة ممثلاً بالزعيم دنغ شياو بنغ عام

1978، حيث اتسمت السياسة الصينية بالمرونة والانفتاح والتعاون مع القوى الغربية، وبدا على سياسة

الصين الخارجية بوادر تحول سريع مع نهاية عقد السبعينيات حين راحت تميل نحو مد جسور إعادة الثقة

وإقامة العلاقات مع الدول التي كانت بالأمس تعتبرها من القوى الرجعية الموالية للامبريالية الاميركية كإسرائيل

وجنوب كوريا وغيرهما، واتخذت مواقف "معتدلة" وانتهجت سياسة "مرنة" إزاء العديد من المشكلات الدولية

بصفة عامة والصراع العربي- الإسرائيلي بصفة خاصة.



- تفاقم شدة الخلاف بين أكبر دولتين شيوعيتين في العالم: الاتحاد السوفييتي السابق والصين الشعبية، وكان من مصلحة الصين كبح توغل موسكو في شرق آسيا، ونظراً لأن إسرائيل تقف في وجه التوغل السوفييتي في الشرق الأوسط، فإن الصين وجدت نفسها تقف إلى جانب إسرائيل.

- شهدت السبعينيات أول اتصال رسمي معن بين إسرائيل والصين وكان ذلك عام 1978 عندما اجتمع مندوب الصين الدائم في الأمم المتحدة مع وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلية.

د- عقد الثمانينات: نحو إقامة علاقات دبلوماسية

العديد من جولات الحوار التي عقدت بين البلدين في هونغ كونغ ادت في نهاية المطاف إلى انشاء مكتب تمثيلي لأكاديمية العلوم الانسانية الإسرائيلية ببيكين في شباط 1989، في الوقت الذي فتحت الصين فيه مكتبا سياحيا لها في تل أبيب يقوده دبلوماسي من وزارة الخارجية الصينية

- أيلول 1988 ، تم أول اتصال رسمي بين الصين وإسرائيل، وذلك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث اجتمع وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز مع نظيره الصيني تشيان تشي تشن.

- كانون الثاني 1989 التقى وزير الخارجية الصيني تشيان تشي تشن مع نظيره الإسرائيلي موشي ارنز في باريس حيث دلت التصريحات انذاك على امكانية اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين

ه- عقد التسعينيات: التطبيع الكامل واقامة العلاقات الدبلوماسية

في مطلع التسعينيات، ومع المتغيرات المتسارعة التي عصفت بالأوضاع الإقليمية والدولية والتي أهمها تفكك المنظومة الاشتراكية وانهيار الاتحاد السوفياتي، وانعقاد مؤتمر مدريد، وتحول النظام الدولي من ثنائي القطبية إلى أحاديها، وانطلاقاً من مصالح وأهداف كل منهما تمت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في كانون الثاني 1992 ، وجاء ذلك نتيجة العديد من اللقاءات التي تمت بين كبار المسؤولين والمشاورات الماراتونية التي جرت بين الطرفين في ثمانينات القرن الماضي .

#### 4- العلاقات المشتركة خلال 42 عاماً:

احتقل كل من جمهورية الصين الشعبية والكيان الصهيوني في عام 2012 بمرور عشرين عاماً على إقامة العلاقات الدبلوماسية عام 1992 .

تتذكر الصين وإسرائيل اليوم أن عامي 1948 و1949 شهدا ولادة كل مما يسمى "دولة إسرائيل" والصين الشعبية. فإسرائيل قامت على انقراض الشعب الفلسطيني في 15 أيار 1948 مع انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين التاريخية. وقامت الصين الشعبية بعد انتهاء حرب التحرير الشعبية التي قادها قادة الصين التاريخيين، - الرئيس ماو تسي تونغ، رئيس الدولة ورئيس الحزب وقائد حركة التحرير الشعبية، وشو إن لاي، رئيس وزراء الصين منذ التحرير وحتى وفاته في عام 1976 ، وجو ده، القائد العسكري لقوات التحرير الشعبية الصينية، - وذلك في الأول من تشرين الأول عام 1949 . وفي هذا الجو، أرسلت إسرائيل اعترافها الدبلوماسي لقادة الصين الجدد في عام 1950 وكانت من بين الدول الأولى في العالم التي فعلت ذلك. إلا أن قادة الصين الشعبية الجدد لم يتجاوبوا مع هذا الاعتراف ولم يبادلوه بالقبول أو بالاعتراف المتبادل. وقد يكون السبب في ذلك أن قادة الصين الجدد لم يعتبروا قيام إسرائيل من بطن النكبة الفلسطينية وتشريد شعب فلسطين خارج وطنهم، فلسطين، أمراً يمكن الاعتراف به. ومما يدل على

هذا الاعتقاد تصريحات القادة الصينيين لاحقاً التي تظهر نظرتهم السياسية والايديولوجية إلى "دولة إسرائيل". وقد تميزت هذه النظرة بربط النضال ضد الامبريالية بالنضال ضد الصهيونية من جهة، وبمقارنة موقع جزيرة فورموزا تايوان حالياً في الصراع الاستراتيجي بين الثورة الصينية وأعدائها من جهة أخرى، خاصة الولايات المتحدة. وقد أدلى الرئيس ماو تسي تونغ، بتصريح مشهور حول هذه العلاقة والنظرة الإستراتيجية عندما استقبل في بكين احمد الشقيري، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الأول عندما قام بأول زيارة له إلى الصين على رأس وفد رفيع المستوى من الثورة الفلسطينية في منتصف شهر آذار 1965 . في ذاك التصريح قال الرئيس ماو: "إن الامبريالية تخاف من الصين ومن العرب. إن إسرائيل وفور موزا (تايوان) هما قاعدتان للامبريالية في آسيا. انتم البوابة الأمامية للقارة العظيمة ونحن بوابتها الخلفية. إن هدفهم واحد... إن آسيا هي اكبر قارة في العالم، والغرب يريد الاستمرار في استغلالها. الغرب لا يحبنا، وعلينا أن نفهم هذه الحقيقة... إن معركة العرب ضد الغرب هي المعركة ضد إسرائيل، وبالتالي قاطعوا أوروبا وأميركا أيها العرب".

في هذه السنوات الأولى من العلاقة، استمرت إسرائيل بمحاولة إقامة علاقات مع الصين إن لم يكن ذلك على المستوى الرسمي، فليكن على المستوى الاقتصادي والتجاري. وقامت إسرائيل بمحاولة ناجحة في نهاية عام

1954 حين استقبلت الصين وفداً تجارياً إسرائيلياً، حل ضيفاً على مكتب العلاقات الخارجية التجارية الصيني، ومكث في الصين أربعة أسابيع، وغادرها في بداية 1955 متوجهاً إلى تايلاند ومن ثم إلى الفلبين. لكن هذا النجاح سرعان ما تم كبحه بعد أشهر قليلة. فانعقد مؤتمر باندونغ للدول غير المنحازة في نيسان 1955 في اندونيسيا. وكانت الصين من بين الدول المشاركة في هذا المؤتمر الذي اعتبر الأساس الذي قامت عليه حركة عدم الانحياز. ومثل الصين الشعبية فيه، رئيس وزراء الصين الأسبق شو إن لاي. وقد واجه المؤتمر مباشرة مشكلة في نقاش جدول الأعمال. فقد طرحت الدول العربية المشاركة إدخال قضية فلسطين على جدول الأعمال. وشارك في هذا المؤتمر كل من الحاج أمين الحسيني، مفتي فلسطين الأكبر والشخصية السياسية القيادية، عضواً في الوفد اليمني. وشارك كذلك احمد الشقيري بصفته نائباً لرئيس الوفد السوري. وقد انقسم الرأي في مؤتمر باندونغ حول طرح قضية فلسطين على جدول الأعمال بين مؤيد ومعارض. والوفود المعارضة ترأسها الوفد الهندي وعلى وجه الخصوص كريشنا مانون، القائد والزعيم الهندي والفيلسوف الإنساني، أحد أهم معاوني الزعيم الهندي جواهر لال نهرو. وقد كان وقتئذ من أكبر مؤيدي إسرائيل، لكنه على ضوء الممارسات الإسرائيلية غير موقفه وأصبح من أكبر معارضيها. وجادل كريشنا مانون، في ذلك المؤتمر، قائلاً: ما دامت إسرائيل غير مدعوة للمؤتمر فلا داعي لمناقشة القضية الفلسطينية.

كاد المؤتمر أن يفشل أمام إصرار كل طرف على موقفه. ولم ينته الخلاف إلا عندما تحدث احمد الشقيري مع رئيس الوزراء. وفي هذا الجو، أرسلت إسرائيل اعترافها الدبلوماسي لقادة الصين الجدد في عام 1950، وكانت من بين الدول الأولى في العالم التي فعلت ذلك. إلا أن قادة الصين الشعبية الجدد لم يتجاوبوا مع هذا الاعتراف ولم يبادلوه بالقبول أو بالاعتراف المتبادل.

من ثم اقترح شو إن لاي مناقشة القضية الفلسطينية كمبدأ من مبادئ حق تقرير المصير فتم إقرار طرحه على جدول أعمال المؤتمر. وهكذا تمت مناقشة القضية الفلسطينية من دون الاضطرار إلى دعوة إسرائيل إلى المؤتمر. ومنذ محاولة إسرائيل إرسال الوفد التجاري الإسرائيلي إلى الصين في نهاية عام 1954 وحتى نهاية السبعينيات، لم تنجح في محاولاتها إقامة علاقات رسمية مع الصين. وبقي الموقف الصيني على حاله تجاهها. ومما عقد الوضع أكثر من ناحية إقامة اتصالات بين الجانبين كان الوضع الداخلي الصيني من جهة والسياسة الخارجية التوسعية الإسرائيلية من جهة أخرى. ففي الوضع الداخلي الصيني، شهدت الصين، منذ

منتصف الخمسينيات، تقلبات داخلية عظيمة وخطيرة كان أبرزها حملة دع مائة زهرة تتفتح « والفقرة » الكبرى إلى الأمام في العلاقات الصينية السوفياتية في النصف الثاني من الخمسينيات، الامر الذي ظهر إلى العلن في عام 1962 ، والثورة الثقافية الكبرى.

وشهدت السبعينيات بداية مرحلة التقارب الأميركي الصيني التي توجت بزيارة الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون إلى الصين. وهنا بدأت الضغوطات تمارس على الصين لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. أما الوضع بالنسبة للسياسة الخارجية الإسرائيلية فقد شهد اعتداءات عسكرية وثلاث حروب صهيونية على الدول العربية هي الاعتداءات الجوية الإسرائيلية وخاصة في تلك الفترة من خلال غاراتها على قطاع غزة وعلى مدرسة مصرية في قرية بحر البقر. تلا تلك الاعتداءات العسكرية حرب السويس أو العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956 ، وحرب حزيران 1967 على الدول العربية المجاورة لإسرائيل وهي مصر والأردن وسورية، التي أنزلت هزيمة ساحقة بالدول العربية، سميت "بالنكسة " واحتلت إسرائيل بموجبها كل شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان السورية والضفة الغربية، بما فيها القدس وقطاع غزة، ومن ثم حرب الغفران في تشرين الاول عام 1973 حين اتخذت الصين موقفاً مندداً بالسياسة التوسعية الإسرائيلية الأميركية وقد صرح شو إن لاي بذلك علنا. ومع أن حرب تشرين الاول - اكتوبر 1973 حدثت بعد سنتين من دخول الصين الشعبية الأمم المتحدة وتبوات عضويتها الدائمة في مجلس الأمن في 25 تشرين الأول - أكتوبر 1971 إلا أن الموقف لدى الصين بقي على ما هو عليه من ربط بين الامبريالية وإسرائيل.

واصلت إسرائيل، على الرغم من الفشل المستمر في فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الصين، محاولتها للاستفادة من أي فسحة قد تلوح في الأفق. فتوجهت إلى هونغ كونغ في عام 1958 التي كانت لا تزال تابعة للتاج البريطاني من ناحية، وكونها من ناحية أخرى بدأت تكتسب أهمية إستراتيجية خاصة لجميع الدول الغربية كمنصة إطلال على الصين الشعبية وكمكان صاعد في التجارة العالمية. فعينت قنصلا فخريا رجل الأعمال فيكتور زيرينسكي لها في هونغ كونغ حتى عام 1973 . وفي ذلك العام حولت إسرائيل القنصلية الفخرية إلى قنصلية عامة لها وعينت ايمانويل غيلبر قنصلا عاما لها. لكن منذ محاولة إسرائيل إرسال الوفد التجاري الإسرائيلي إلى الصين في نهاية عام 1954 وحتى نهاية السبعينيات، فانها لم تنجح في محاولاتها إقامة علاقات رسمية مع الصين. وبقي الموقف الصيني على حاله تجاهها. ومما عقد الوضع أكثر من ناحية

إقامة اتصالات بين الجانبين كان الوضع الداخلي الصيني من جهة والسياسة الخارجية التوسعية الإسرائيلية من جهة أخرى.

وعدم قدرة إسرائيل على فتح نافذة على الصين الشعبية جعلها تقرر إغلاق القنصلية العامة وإعادتها إلى قنصلية فخرية برئاسة القنصل الفخري السابق رجل الأعمال فيكتور زيرينسكي وبقي الوضع كذلك حتى عام 1984 عندما وقعت جمهورية الصين الشعبية وحكومة بريطانيا اتفاقية إعادة أو عودة هونغ كونغ إلى الوطن الأم الصين. في هذا الاتفاق يوجد بند وافقت بموجبه الصين على إعطاء فرصة للممثليات، والقنصليات العاملة في هونغ كونغ، والتي لا يوجد لها تمثيل دبلوماسي في بكين، على الاستمرار في عملها تحت السلطة الصينية بعد عودة هونغ كونغ للصين. وقد استغادت إسرائيل من هذا البند وأعدت فتح قنصليتها العامة في هونغ كونغ في آب 1985 ومكنت هذه الفرصة إسرائيل من إعادة المحاولات للاتصال بالحكومة الصينية لتبادل العلاقات الرسمية من جهة ولإقامة العلاقات التجارية. وقد ساعدت التطورات الداخلية في الصين وإسرائيل على انجاز هذه المهمة. فمنذ عودة الزعيم الصيني دنغ هسياو بنغ إلى الحكم وإعادة الاعتبار له في المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني في شهر آب 1977 وحتى وفاته في عام 1997 وهو على رأس عملية الإصلاح والانفتاح في الصين. وقد أعلن الحزب الشيوعي الصيني في هذا المؤتمر تبنيه رسمياً لسياسة العصرنات الأربع في الصين في قطاعات الزراعة والصناعة والعلوم والتكنولوجيا.

في الثمانينيات من القرن الماضي زادت بشكل ملحوظ زيارات الوفود التجارية والفنية الإسرائيلية إلى الصين، وبخاصة في مجالي الزراعة والعلوم. ويضع التقرير الصادر عن الغرفة التجارية الإسرائيلية في بكين هذه التطورات على الشكل التالي: مع أن العلاقات الرسمية بقيت نوعاً ما راكدة، إلا أن الروابط غير الرسمية كانت تتحسن بسرعة كبيرة. ففي عام 1985 زار وفد زراعي صيني إسرائيل والتقى هناك مع وزير الزراعة. وفي حزيران من ذلك العام زار وفد إسرائيلي من أحد عشر صناعياً الصين. وكان نظم هذا الوفد رجل الأعمال السنغافوري اليهودي اوحاد إسرائيل وكان الوفد برئاسة كبير علماء وزارة الزراعة الإسرائيلية البروفسور شمويل بوهوريليس. خلال الزيارة قرر الجانبان إقامة مزرعة إسرائيلية للمشاهدة الزراعية في الصين. وفي عام 1986 زار خبراء إسرائيليون الصين لتقديم الاستشارة في الري المائي وفي محصول القطن. وفي نيسان 1986 ، وعلى أثر مشاركة البروفسور يهوشوع يورتنر، نائب رئيس الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم، في مؤتمر

علمي في بكين، قررت السلطات الصينية السماح للعلماء الإسرائيليين المشاركة بحرية في المؤتمرات الصينية في المستقبل. وفي أواخر ذلك العام فتحت جامعة بكين صفا للدراسات العبرية. وفي عام 1986 سمح أخيراً لرجال الأعمال الإسرائيليين الذين يحملون جواز سفر إسرائيلي فحسب أن يدخلوا الصين. وفي عام 1987 تم إنشاء الشركة الإسرائيلية كويكو لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية مع الشركات الصينية. كذلك تم السماح للسائحين الإسرائيليين بزيارة الصين.

هذه المجالات المتعددة مهدت الطريق أمام إقامة العلاقات الرسمية بين الصين وإسرائيل. وبالتالي يمكننا ان نقرأ فيها المواقف والملاحظات التالية:

1 . قام اليهود الآسيويون أو اليهود القاطنون في آسيا بجهود كبيرة لتمهيد الطريق أمام إقامة العلاقات بين إسرائيل والصين.

2 . كانت الزراعة مدخلا مهما لإسرائيل في علاقاتها مع الصين، وتبعتها العلاقات الأخرى، العلمية والثقافية، والتجارية، والزراعية على تطوير العلاقات.

3 . خرجت الصين من المحذور الذي كانت وضعته على نفسها في علاقاتها مع الفلسطينيين، أي عدم الاعتراف بإسرائيل، إلى مستويات عملية في العلاقات الخارجة. فمن عدم السماح للإسرائيليين، في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، بالمشاركة في أي مؤتمر يعقد في الصين، حتى لو كان ذلك تحت غطاء دولي، مثل الأمم المتحدة أو إحدى وكالاتها المتخصصة، إلى السماح لهم بالمشاركة والسفر إلى الصين بجوازات غير إسرائيلية في بداية ثمانينيات القرن الماضي، إلى السماح لهم بالمشاركة والسفر إلى الصين بجوازات سفر إسرائيلية ابتداء من العام 1986 قبل إقامة العلاقات الرسمية بين البلدين.

4 . تطور العلاقات بهذا الشكل يعني أيضاً فتح المجال أمام السياحة بين البلدين، وهي بالنسبة لإسرائيل جزء مهم من الاقتصاد. وقد بدأت الصين وإسرائيل، عبر هذه العلاقات، حث الخطى

باتجاه إقامة العلاقات الرسمية بين البلدين. وفي عام 1988 التقى شمعون بيريس، وزير خارجية إسرائيل آنذاك، مع نظيره الصيني تشيان تشي تشن هذا الموضوع. بعد الاجتماع فتحت إسرائيل مكتباً لها في بكين تحت عنوان أكاديمية العلوم، وفتحت الصين مكتباً لها في تل أبيب تحت عنوان ITS أي ( خدمات السفر

الدولية الصينية وهي مؤسسة تحل محل China International Travel Service أو وزارة السياحة في الصين).

فيما بعد قربت التغييرات الدولية في المنطقة والعالم المسافة بين الصين وإسرائيل لتصل إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة. على الصعيد الدولي، انتهت الحرب الباردة بانتهاء الاتحاد السوفيتي. وعقد في الشرق الأوسط مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 . فكان لهذا التطور الأثر الكبير في انفتاح عدد كبير من دول العالم على إسرائيل وإقامة العلاقات معها، ومنها الصين. ويشير سجل التبادل الدبلوماسي والاعتراف بإسرائيل إلى أن 21 دولة أعادت العلاقات مع إسرائيل ما بين مؤتمر مدريد وتوقيع اتفاق أوسلو أو اعترفت بها، وبعد توقيع اتفاق أوسلو ارتفع العدد إلى 36 دولة.

في إطار العلاقات النامية بين البلدين زار وزير خارجية إسرائيل ديفيد ليفي الصين عام 1992 وتم توقيع اتفاقية إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، فتم تبادل فتح السفارات فوراً وتحول بذلك مكتب أكاديمية العلوم الإسرائيلية في بكين إلى سفارة إسرائيل في بكين، ومكتب خدمات السفر الدولية الصينية في تل أبيب إلى سفارة جمهورية الصين الشعبية. وبذلك ختمت مرحلة طويلة من البحث عن إقامة العلاقات الإسرائيلية الصينية . التي استمرت حوالي 41 عاماً من عام 1949 حتى عام 1992.

## 5 - تطلعات نحو تعاون مفتوح:

في 28 نيسان 2016، قامت شركة "هاينان إيرلاين" الصينية بتسيير أولى رحلاتها الجوية المباشرة من بكين إلى تل أبيب، مُعلنة أنها سوف تقوم بتسيير ثلاث رحلات أسبوعياً بين العاصمتين عبر طائرات من طراز "إيرباص أيه-330". وتعد هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها شركة صينية، وهي أكبر شركة طيران خاصة في الصين ورابع أكبر شركة بعد ثلاث شركات تملكها الحكومة الصينية وهي "تشاينا إيسترن إيرلاينز"، إير تشاينا، وشركة طيران جنوب الصين"، بتسيير رحلات مباشرة إلى إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية في عام 1948، حيث كانت رحلات الطيران بين بكين وتل أبيب تمر عادة عبر العاصمة التايوانية بانكوك. بعدئذ أخذت العلاقات المشتركة مجراها الطبيعي وتمثلت في الخطوات التالية :

أ - تعزيز العلاقات التجارية والسياحية

ثمة توقعات أن يؤدي زيادة رحلات الطيران المباشر بين الجانبين الصيني والإسرائيلي، إلى إعطاء دفعة قوية للعلاقات المتنامية بين الجانبين، خاصةً فيما يتعلق بتشجيع التعاون السياحي والتجاري بينهما، وذلك كالتالي:

1- التعاون السياحي:

من المرجح أن تساهم هذه الرحلات في زيادة عدد السياح الصينيين الراغبين في زيارة إسرائيل، بعدما ارتفع هذا العدد بشكل مستمر خلال السنوات الأخيرة. وتشير إحصاءات أصدرتها وزارة السياحة الإسرائيلية إلى قيام حوالي 47400 سائح صيني بزيارة إسرائيل في عام 2015، بزيادة أكثر من 30% عن عام 2014. ويشار إلى أن الحكومة الإسرائيلية الحالية أصبحت تُعول كثيراً على السياحة الصينية من أجل إنعاش اقتصادها المتدهور، حيث قامت هذه الحكومة مؤخراً بتكثيف البنية التحتية السياحية لاستقبال السياح الصينيين، وذلك من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات، لعل من أبرزها: تدريب مرشدين سياحيين يتكلمون باللغة الصينية، وتدريب الطهاة في الفنادق والمطاعم على إعداد الأطعمة الصينية، وإطلاق موقع إلكتروني باللغة الصينية. كما قللت الحكومة الإسرائيلية أيضاً المدة الزمنية اللازمة لإصدار التأشيرات السياحية للصينيين بمقدار الثلثين، ورفعت موازنة الترويج السياحي في الصين، بمقدار عشرة أضعاف لتصبح 15 مليون شيكل (حوالي 4 ملايين دولار) في عام 2016.

2- العلاقات التجارية:

من المتوقع أن يساهم الطيران المباشر بين بكين وتل أبيب في تعزيز التعاون بينهما، حيث سيتمكن رجال الأعمال من التنقل بين البلدين بشكل سريع، وبالتالي سيكون بمقدورهم تعزيز أعمالهم، خاصةً إذا ما تم الانتهاء من المفاوضات الجارية حالياً من أجل التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة بين الجانبين. ويراهن الإسرائيليون على أن يساهم التوصل لهذه الاتفاقية مع بكين في تحسين أوضاعهم الاقتصادية وتعزيز مكانتهم العالمية، خاصةً بعد زيادة الآثار السلبية الناجمة عن حملات المقاطعة الأوروبية والعربية للمنتجات الإسرائيلية. إذ طلبت المفوضية الأوروبية من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في نوفمبر 2015، وضع ملصقات لتمييز المنتجات القادمة من المستوطنات الإسرائيلية في أسواق الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، توقع مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، أن تفضي اتفاقية التجارة الحرة بين الصين وإسرائيل، بعد التوقيع عليها بشكل نهائي والبدء في تطبيقها، إلى مضاعفة حجم التبادل التجاري بين البلدين، ليقفز من 8



مليارات دولار خلال عام 2015 إلى 16 مليار دولار. وكانت الصين، التي تعد ثاني أكبر شريك تجاري لإسرائيل، بعد الولايات المتحدة، قد منحت تل أبيب مؤخراً أفضلية في التعاون التقني والتبادل التجاري، إلى جانب كل من الاتحاد الأوروبي وكندا. وسيحقق زيادة التبادل التجاري بين إسرائيل والصين منفعة متبادلة للبلدين، حيث تسعى الشركات الصينية إلى شراء التكنولوجيات الإسرائيلية (خاصةً في مجالات الزراعة والطاقة المتجددة، والطب البيولوجي، والإلكترونيات، والاتصالات، وتحلية مياه البحر) من أجل مواصلة تنميتها الاقتصادية السريعة، فيما تحاول الشركات الإسرائيلية دخول السوق المحلية الصينية الشاسعة و"المذهلة". كما تبحث الشركات الإسرائيلية أيضاً عن شركاء صينيين يستطيعون تقديم التمويل لتوسعها عالمياً، وأيضاً شركاء للتطوير التكنولوجي المستمر.

على الرغم من أن العلاقات الرسمية لم تقم إلا العام 1992 بين الصين الشعبية وإسرائيل، إلا أن العلاقات التجارية غير الرسمية بدأت قبل ذلك بعقد من الزمان، أي منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي. يعطي الميزان التجاري بين البلدين صورة واقعية عن النمو المطرد بين الجانبين. وفي العام 1992، عند إقامة العلاقات الرسمية كان الميزان التجاري بين الصين الشعبية وإسرائيل حوالي خمسين مليون دولار أميركي فقط. وهناك تقدير آخر يقول أنها كانت 30 مليون دولار. أما سنة 2010، فقد كانت سنة مهمة في العلاقات التجارية العالمية إذ إن اقتصاديات الدول الآسيوية بخاصة، والاقتصاديات العالمية بعامتها، خرجت في عام 2009 من الأزمة المالية التي أصابت الدول الآسيوية حينئذ. وشهد الميزان التجاري في هذه الفترة نمواً وصل إلى حوالي 6,7 مليار دولار أميركي بما في ذلك أثمان الأسلحة المتطورة من طائرات وصواريخ ورادارات وتكنولوجيا عالية.

خلال الفترة الأولى، أي قبل عام 1992، نفذت إسرائيل في قطاع الزراعة عدة مشاريع زراعية في الصين، أهمها ثلاث مزارع نموذجية وميدانية وحقلية لزيادة المحاصيل الزراعية، وخاصة محصول القطن. كما نفذت مشاريع في مجال تطوير الجينات وتطوير أنواع جديدة من البذور، وأدخلت مشاريع الري وخاصة الري بالتنقيط، وزراعة الزهور وتنمية الماشية. كل ذلك كان تحت رعاية أو عباءة أكاديمية العلوم الإسرائيلية ووزارة الزراعة الإسرائيلية.

بعد إقامة العلاقات في عام 1992 ، دخل الطرفان في مرحلة توقيع الاتفاقات الرسمية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ( تم توقيع اتفاقات في السياحة ) 1992 ( والتبادل التجاري ) 1993 و(اتفاقية بخصوص العلوم والطب والثقافة ) شباط 1994) . وتم توقيع اتفاقات لاحقة في السنوات التي تلت في مجال الأوصاف والمقاييس، والطيران، والبحرية، والضرائب والأبحاث والتطوير، والتربية والتبادل المالي والقروض، وتبادل الطلاب والخبراء والعلماء، وسكة حديد بين ايالات ووادي زن في النقب. ووقعت اتفاقيات أخرى في مجال الاتصالات والتكنولوجيا العالية والتكنولوجيا الزراعية والأمن والبيئة والبنى التحتية، والسياحة، وفي قطاع التكنولوجيا الخضراء وغيرها من الاتفاقات التي تمتد عبر خمس سنوات، وتلك التي ينتهي تاريخها يتم تجديدها. وأقيمت اللجان الوزارية بين البلدين التي تعقد اجتماعاتها دوريا في الصين أو في إسرائيل من أجل مراقبة هذه الاتفاقيات وتنفيذها. وأقامت إسرائيل في الصين مراكز لعرض الصناعات الاسرائيلية مثل مركز اينشتاين لتعريف الصينيين بها. كما أقامت الصين في 2007 معهد كونفوشيوس في جامعة تل أبيب لتدريس اللغة الصينية وآدابها وإطلاع الإسرائيليين على الثقافة الصينية، وتشجيع البحث الأكاديمي في الثقافة والتاريخ الصينيين. واهتمت إسرائيل والصين بالطلاب وتم تبادل مئات الطلاب، وخاصة من الصين الذين حضروا إلى إسرائيل لدراسة اللغة

العبرية والدراسات الإسرائيلية وللتخصص في الجامعات الإسرائيلية وخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا. وتدخل المجتمع المحلي أيضاً فتم تأسيس جمعية الصداقة الإسرائيلية قربت التغيرات الدولية في المنطقة والعالم المسافة بين الصين وإسرائيل لتصل إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة. وعلى الصعيد الدولي، انتهت الحرب الباردة بانتهاء الاتحاد السوفيتي. وعُقد في الشرق الأوسط مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 . فكان لهذا التطور الأثر الكبير في انفتاح عدد كبير من دول العالم على إسرائيل وإقامة العلاقات معها، ومنها الصين.

وتم تدريب آلاف الطلاب الصينيين في إسرائيل في دورات، نظمها البلدان، في الزراعة والاقتصاد والتنمية الاجتماعية Community develop- ( والتنمية المجتمعية ) social development ( والتنمية الزراعية والطب العام والعلوم والتكنولوجيا والتربية ) والدراسات العبرية الحديثة والقديمة. وأدخلت إسرائيل في تجارتها مع الصين الطاقة الشمسية ومواد البناء وإدارة المياه وصناعة الأشخاص الآليين (robotics)) . ويقول مركز

الإحصاء الإسرائيلي أن أكثر من ألف شركة إسرائيلية تعمل في الصين في عام 2010 وتقوم حوالي خمسمائة شركة تصنيع غذائي في الصين بتصنيع وإنتاج مصنعات غذائية حلال (كاشير باللغة العبرية) تعادل قيمتها عشرة مليارات دولار موجهة إلى السوق الأميركية والإسرائيلية.

لم تقتصر العلاقة التجارية الإسرائيلية مع الصين على فتح بعثة تجارية واحدة في بكين لتدير كل هذه الشؤون مع الصين. لكنها امتدت وتوسعت باتجاه فتح مكاتب فرعية لها في المقاطعات الصينية. فشملت تلك ولايات او مقاطعات (غوانغ دونغ، وسيتشوان، يونان، هاينان، هاي لونغ جيانغ). وفي جنوب الصين فتحت مكاتب في غوانغ جو وفي المنطقة التطويرية الحرة شن جين،

وفي جنوب غرب الصين في مدينة تشينغ دو، وفي شمال شرق الصين في مدينة داليان.

وللتدليل على عمق العلاقات التجارية بين البلدين، سوف يتم أبراز اتفاقيتين مهمتين يعتقد الطرفان أنهما تقعان ضمن الاهتمامات التجارية الكبرى بينهما. أولى هاتين الاتفاقيتين هي الاتفاقية التي وقعت بين البلدين بالأحرف الأولى في شهر تشرين الأول 2011 لبناء خط سكة حديد يربط ميناء ايلات بوادي زن في صحراء النقب، وبطول 180 كم. وقد وصف وزير المواصلات الإسرائيلي، إسرائيل كاتس، هذه السكة الحديدية بأنها "عالية السرعة.... تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر وسيعمل بها خبراء اسرائيليون وصينيون. وتهدف سكة الحديد

هذه إلى نقل البضائع الصينية إلى البحر الأبيض المتوسط وإلى إسرائيل وأوروبا الشرقية".

للهولة الأولى، لا يبدو أن هذا المشروع سيصل ميناء ايلات بالبحر المتوسط. فهو ينتهي في وادي زن، أي في صحراء النقب. ولكن الأمور تتجلي عند معرفة أن وادي زن يقع بالقرب من مستوطنة سدي بوكر، جنوب شرق مدينة بئر السبع، والأخيرة مدينة متصلة بخطوط السكة الحديدية في إسرائيل بما في ذلك موانئ إسرائيل التجارية وغيرها من المدن، خاصة ميناء اشدود

التجاري. لكن الأخبار اللاحقة من إسرائيل حملت تعديلاً على طول سكة الحديد، مما يعني أن خط سكة الحديد سوف يصل بالفعل إلى مدينة بئر السبع مباشرة. فقد أصبح طول خط سكة الحديد 240 كم وسيشتمل على 63 جسراً و 5 أنفاق في منطقة من خط سكة الحديد يبلغ طولها 9,5 كم. وسيكلف هذا المشروع ثلاثين مليار شيكل إسرائيلي أي ما يعادل 7,9 مليار دولار أميركي.

يضاف إلى ذلك، أن هذا المشروع هو مشروع حساس من ناحيتين. من ناحية سارع المسؤولون الإسرائيليون وعلى رأسهم رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو وكاتس نفسه، وعدد من الصحف الإسرائيلية واليهودية التي تصدر بالخارج مثل جويش كرونيكل إلى إعطاء أبعاد خطيرة لهذا المشروع قد تتسبب بتصعيد التوتر والخلاف في المنطقة إذا ما تم. ولا يمكن الاعتقاد أن هذا يتوافق مع رأي وهدف الصين من العمل في هذا المشروع وتقديم الدعم له. ومنذ أن تم تحضير هذا المشروع وحتى قبل أن يذهب وزير المواصلات الإسرائيلية إسرائيل كاتس إلى الصين في شهر شباط 2012 لتوقيع الاتفاق، تحدث نتنياهو عن أهمية المشروع ووصفه بالمشروع ذي الأهمية الإستراتيجية والقومية والدولية.

خلال الفترة الأولى، أي قبل عام 1992، نفذت إسرائيل في قطاع الزراعة عدة مشاريع زراعية في الصين، أهمها ثلاث مزارع نموذجية وميدانية وحقلية لزيادة المحاصيل الزراعية، وخاصة محصول القطن. كما نفذت مشاريع في مجال تطوير الجينات وتطوير أنواع جديدة من البذور، وأدخلت مشاريع الري وخاصة الري بالتنقيط، وزراعة الزهور وتنمية الماشية.

وتابع نتنياهو واصفاً مهمته في تنفيذ هذا المشروع قائلاً يجب إيجاد طريق بديلة لقناة السويس بين آسيا وأوروبا وتابع ان "الطريق البديلة قد تكون بوليصة تأمين لإسرائيل". وقال ان الهدف هو أن تصبح إسرائيل كتلة قارية لتقاطع طرق دولية تجذب اهتمام الدول العظمى. والصين تريد أن تكون جزءاً من هذا المخطط الذي أعلنه نتنياهو. الأمر الآخر الذي يجعل من هذا المشروع مشروعاً حساساً هو أنه يدخل حمى سباق المشاريع المطروحة لربط البحار الثلاثة في المنطقة بعضها ببعض وهي البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر والبحر الميت. والمشاريع المقدمة هي المشروع الإسرائيلي لإنشاء قناة البحرين لربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط، والمشروع الأردني لربط البحر الأحمر بالبحر الميت. وكلا المشروعين تعثرا حتى الآن بسبب مطالبة السلطة الوطنية الفلسطينية بحقوقها كونها دولة من الدول المتشاطئة على هذه البحار الثلاثة. أما المشروع الثالث فهو الذي سيقوم بالكامل داخل إسرائيل من ميناء ايلات إلى البحر المتوسط يهدف إلى الالتفاف على موضوع المشروعين المائين المقترحين وعلى حقوق الشعب الفلسطيني، على الرغم من أن فلسطين هي أيضاً من الدول المتشاطئة عليه.

## 6- التعاون العسكري:

شهدت علاقات إسرائيل العسكرية مع الصين انتعاشاً كبيراً منذ الثمانينات، خاصة مع شعور الصين بحاجةها إلى التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية، والتي استفادت كثيراً من التعاون الإستراتيجي مع واشنطن، فضلاً عن تراجع مبيعات الأسلحة الإسرائيلية في تلك الفترة إلى جنوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وإضافة إلى تشابك المصالح الأمنية والعسكرية بين الصين وإسرائيل، فإن إسرائيل تنتظر باهتمام إلى السوق الصيني الواسع والمتعشش للسلع والخدمات المتقدمة، الذي يمكن لإسرائيل أن تحتل موطئ قدم فيه. وقد مهدت العلاقات العسكرية والأمنية بين البلدين لتطبيع العلاقات وتبادل التمثيل الدبلوماسي في يناير عام 1992.

العلاقات الإسرائيلية الصينية ظلت غائبة حتى قرب أواخر السبعينات، بل إن العداوة كان هو السمة المميزة لهذه العلاقات، بالنظر إلى أن إسرائيل كانت طوال سنوات الحرب الباردة جزءاً من شبكة الدفاع الغربي في مواجهة الشيوعية، فضلاً عن أن الصين كانت تميل تقليدياً إلى تأييد العرب سياسياً وعسكرياً خلال هذه السنوات. أضف إلى ذلك أن تحرر إسرائيل من إمكانية إقامة علاقات جيدة مع الصين إبان الحرب الباردة، جعلها تفتتح على الدول الآسيوية التي تكن العداوة للصين مثل تايبوان والهند. فقد قدمت إسرائيل خلال الحرب التي نشبت بين الصين والهند عام 1962، أسلحة بريطانية الصنع للهند، كما تحدثت عدة تقارير عن تنامي التعاون الهندي الإسرائيلي في مجال الأبحاث النووية.

أيضاً قامت إسرائيل بتزويد تايبوان بأسلحة خفيفة خلال السنوات الممتدة منذ عام 1949 وحتى عام 197، ومؤخراً أثارت قضية احتمال قيام إسرائيل ببيع صفقة رادارات متطورة وصواريخ مضادة للصواريخ لتايبوان، وهو أمر لا يمكن أن تتسامح فيه الصين، التي لازالت تعتبر تايبوان جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، وتقيس عمق علاقاتها الدولية والإقليمية مع أي طرف بموقفه من قضية تايبوان.

الولايات المتحدة غضت الطرف كثيراً عن تجارة الأسلحة الإسرائيلية للصين، حيث اعتبرت واشنطن أن مبيعات الأسلحة الإسرائيلية تساهم في توطيد أركان الدول اليهودية وتزيد من مكانتها الإقليمية والدولية. ولكن مع نهاية الحرب الباردة أدركت واشنطن أن العلاقات العسكرية بين تل أبيب وبكين تشكل تهديداً لمصالحها في آسيا، حيث تساعد الصين على لعب دور عالمي متزايد على نحو يهدد النفوذ الأمريكي. كانت تل أبيب

قد وقعت مع بكين في أواخر التسعينات صفقة لبيع خمس طائرات تجسس هجومية متطورة من دون طيار، تستخدم ضد الأهداف المعادية الحساسة، مثل محطات الرادار، وأجهزة المراقبة بأنواعها، لكن الولايات المتحدة طلبت من حليفتها المدللة وقف هذه الصفقة، استناداً إلى أن مثل هذه الأسلحة قد تشكل خطراً على أمنها، خاصة إذا تم نقلها أو بيعها لدول غير صديقة مثل كوريا أو إيران، واضطرت إسرائيل آنذاك للاستجابة للضغوط الأمريكية. وما كادت تهدأ هذه الأزمة، حتى عادت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية للتوتر من جديد، عقب اصطدام طائرة تجسس أمريكية بطائرة عسكرية صينية في أبريل 2002، ونشرت عدة صحف أمريكية صوراً تكشف أن الطائرة المقاتلة الصينية التي اصطدمت بالطائرة الأمريكية كانت مسلحة بصواريخ جو-جو من طراز "بيتون-3"، وقد تسربت هذه الصور عن طريق وزارة الدفاع الأمريكية، التي قالت مصادر من داخلها أن هذه الصور التقطت قبل ذلك بواسطة طيارين أمريكيين خلال مناورة في بحر الصين الجنوبي. وقد أثار نشر هذه الصور الجدل داخل الإدارة الأمريكية حول صفقات الأسلحة الإسرائيلية للصين، ومنها صفقة "صواريخ بيتون-3"، والتي أنكرتها تل أبيب. وفي 13 آب 2012، قامت سفن من الأسطول الحادي عشر للمرافقة من بحرية جيش التحرير الشعبي، بقيادة أميرال المؤخرة يانغ جون-في، بالرسو في قاعدة حيفا البحرية في إسرائيل في زيارة حسن نوايا لمدة أربعة أيام، احتفالاً بالذكرى العشرين للتعاون بين قوات الدفاع الإسرائيلية وجيش التحرير الشعبي (الصيني). وقد رحب بالسفن وطواقمها قائد قاعدة حيفا البحرية، الجنرال إلي شرفيط ومسئولون من السفارة الصينية بإسرائيل. وبالتالي فإن التوتر في العلاقات الإسرائيلية الأمريكية أطل برأسه في عام 2005، بسبب ما تسرب من أنباء حول قيام إسرائيل بتوقيع صفقة جديدة مع الصين، يتم بمقتضاها بيع عدد من الطائرات الهجومية من طراز "فالكون" المطورة، والتي سبق أن باعت إسرائيل خمس طائرات منها إلى الصين في منتصف التسعينيات. هذه الطائرات قادرة على تدمير محطات الرادار والمدفعية المضادة للطائرات، وتخشى الولايات المتحدة من تأثير هذا التعاون العسكري على التوازن الاستراتيجي الدقيق بين الصين وتايوان بالإضافة إلى المصالح الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادي. وفي ايار 2011 زار الأدميرال وو شنكلي قائد القوات البحرية الصينية إلى إسرائيل والتقى بوزير الحرب الإسرائيلي إيهود بارك ونظيره الإسرائيلي إلبعزر موران، وفي عام 2010 قام عدد من جنرالات الجيش الإسرائيلي بزيارة بكين، بمن فيهم رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق عاموس يادلين. كما كان الزعماء السياسيون يُواظبون على

زياراتٍ متبادلةٍ تعكس الدفاء الكبير الذي تعيشه العلاقات بين الجانبين. وفي 15 آب 2012 الموافق الذكرى الـ 20 للتعاون العسكري الصيني الإسرائيلي وصل أسطول الحراسة رقم 11 التابع للبحرية الصينية إلى ميناء حيفا الإسرائيلي، في زيارة ودية تستغرق 4 أيام. استقبل السفن قائد قاعدة البحرية الإسرائيلية في حيفا إياهو شارقيط والمسؤولون بالسفارة الصينية.

#### 7- التعاون الثقافي والسياحي والتبادلات الشعبية:

وقَّعت الدولتان في عام 1991م اتفاقية رسمية للتعاون بين أكاديميات العلوم فيهما أثناء زيارة الوفد العلمي الصيني إلى إسرائيل، وكانت جامعة بكين شهدت في عام 1986م افتتاح كلية لتعليم اللغة العبرية والآداب والتاريخ والديانات اليهودية، كما افتتحت إسرائيل مركزاً أكاديمياً لها في بكين عام 1991م، كما تمَّ ترجمة بعض الكتب الصينية إلى العبرية. وفي أيار 1993 وقع الطرفان اتفاقية تبادل ثقافي. وفي عام 2007 وقعا " خطة تنفيذ الاتفاقية الثقافية للفترة 2007 - 2010 بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة دولة إسرائيل ". والآن يتم المحافظة على مائة طالب إسرائيلي وافد إلى الصين سنوياً، ومائة طالب صيني في إسرائيل. ففي ايار 2007 تم افتتاح " يوم الثقافة الصينية في إسرائيل، وتم اقامة معهد كونفوشيوس في جامعة تل أبيب.

في آذار 1992 وقعت مصلحة الطيران المدني لكلا البلدين مذكرة تفاهم، تسير من خلالها إسرائيل لرحلات جوية مباشرة بين تل أبيب وبكين. وفي تشرين الاول 1993 وقع الطرفان على اتفاقية في مجال الطيران المدني تسير إسرائيل بموجبها رحلة اسبوعية إلى بكين. وفي حزيران 1994 ، وقع الطرفان على اتفاقية تعاون في مجال السياحة، حيث بدأ يتزايد تدريجياً عدد السواح الإسرائيليين للصين. وفي حزيران 1995 اعلن الجانب الصيني عن ادخال اسرئيل كهدف سياحي للمواطنين الصينيين .. وفي أكتوبر 2007 وقعت الدولتان ( مذكرة تفاهم حول تطبيق مشروع ذهاب الفرق السياحية الصينية إلى اسرئيل ).

#### 8 - القلق الاميركي من العلاقات المشتركة:

تناقلت الصحف العبرية في مطلع شهر شباط 2021 خبر رفض إسرائيل اقتراحا أميركيا لإجراء فحص أمني شامل في ميناء حيفا، بسبب مخاوف أميركية من مشاركة شركات صينية في أعمال توسيع الميناء. وذكرت صحيفة "هآرتس" في عددها ليوم الاثنين الأول من شباط 2021 أن وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) وجهت انتقادات لإسرائيل بشأن موضوع الميناء، خشية أن توفّر الأعمال الصينية فيه ثغرة أمنية تتيح للصينيين جمع معلومات استخبارية عن نشاطات سلاح البحرية الإسرائيلي، وتعاونه مع السفن الأميركية التي ترسو في الميناء بين وقت وآخر، كما عارضت الولايات المتحدة نية إسرائيل تسليم شركة صينية مسؤولة تشغيل ميناء حيفا بدءا من العام الجاري.

وقد شاركت المؤسسات الصهيونية واليهودية الناشطة في أميركا في تحذير حكومة إسرائيل من مغبة التساهل في منح الامتيازات للشركات الصينية التي تشمل شركات حكومية، خشية الإضرار بمصالح الولايات المتحدة، ونقلت "هآرتس" عن المعهد اليهودي للأمن القومي ما مفاده أن لإسرائيل دورا رئيسيا في حماية المصالح الأميركية في المنطقة، وإذا بقيت الاستثمارات الصينية في إسرائيل بدون معالجة، فإن هذا الأمر يمكن أن يعيق الشراكة الإستراتيجية ويشكل خطرا على أمن إسرائيل الاقتصادي. واعتبر التقرير أن "الصين تستثمر في شركات وتقتني تكنولوجيا إسرائيلية من أجل رفع مكانتها العسكرية والصناعية وزيادة تأثيرها. وقد استثمرت الصين في بناء ميناء حيفا، الذي من شأنه أن يردع سفن الأسطول الأميركي من زيارة آمنة لهذا الميناء".

بررت إسرائيل رفضها للطلب الأميركي بأن حليفا آخر مقربا للولايات المتحدة هو إيطاليا يستعد لتسليم الصين إدارة أربع موانئ تاريخية ضمن مبادرة "الحزام والطريق"، كما يشهد ميناء مدينة سياتل - التي يحرص كل قادة الصين على زيارتها - في ولاية واشنطن الأميركية حركة دؤوبة للسفن والبواخر الصينية. وهكذا يبدو الخبر السالف الذكر عن رفض التفتيش الأميركي كإعلان تظاهري لـ"القرار الوطني الإسرائيلي المستقل" لكنه في الحقيقة يوجّه عدة رسائل علنية ومبطنة، للمستثمرين الحاليين والمحتملين في إسرائيل، وشركائها في مختلف المجالات. كما أن فوز شركة صينية ما، أو حرمان غيرها بقرار رسمي من مناقصة، لا يعدو كونه غيضا من فيض شبكة معقدة وممتدة للعلاقات الصينية-الإسرائيلية الآخذة في النمو والتطور منذ عقدين ونصف عقد من الزمان، وهي تشمل مختلف جوانب التجارة والتكنولوجيا ومشاريع البنى التحتية، وتسير بالتزامن والتجاور مع المواقف الصينية التقليدية تجاه الصراع العربي والفلسطيني الإسرائيلي، والتي تتميز



بوقوف الصين إلى جانب حل الدولتين، وتأييدها الثابت لقيام دولة فلسطينية مستقلة بعاصمتها القدس الشرقية، كما صرح بذلك الرئيس الصيني تشي جين بينغ في اتصال مع الرئيس محمود عباس في تموز الماضي، وهو موقف يكرره مرارا وفي كل مناسبة، السفير قواه وي، رئيس مكتب التمثيل الصيني في رام الله، كما تشهد بذلك مواقف الصين العلنية وتصويتها في المحافل الدولية، بما فيها كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

ومع أن الامتعاظ الأميركي من تعزز علاقات حليفها الأقرب إسرائيل مع خصمها الصاعد الصين، تزامنت مع الحروب الكثيرة التي أشعلها الرئيس دونالد ترامب على عدة جبهات عالمية، ومنها حرب التجارة ضد الصين صاحبة ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الأميركي، والمرشحة بقوة لاحتلال المركز الأول في العام 2050، فإن مشاركة المؤسسات الأميركية في الاحتجاج توحى بأن الأزمة سوف تتجاوز مرحلة ترامب، وتطرح تحديا على القيادة الإسرائيلية بضرورة التوفيق بين ارتباطها العضوي غير القابل للانفصام بالولايات المتحدة الأميركية واستراتيجياتها الكونية والإقليمية من جهة، وبين حاجتها المفهومة لارتياح آفاق جديدة، واجتذاب مستثمرين جدد، وبيع صناعاتها وتقنياتها المتطورة وبخاصة العسكرية، فضلا عن كسر حلقات العزلة التي رافقت إسرائيل منذ قيامها، من جهة أخرى. وقد رصدت دراسات عديدة حالة الجدل المحتدم في إسرائيل بين أوساط تبدي حماسا شديدا لتوثيق علاقاتها مع الصين على اعتبار أنها العملاق الاقتصادي المقبل، وأخرى تبدي حذرا شديدا وتفضل مراعاة مخاوف الولايات المتحدة ومصالحها. ويبرر المتحمسون موقفهم بحالة الانكفاء الأميركي عن الشرق الأوسط، وتقدم الصين باطراد لتصبح الشريك التجاري الأول لمعظم دول المنطقة بما يترتب على ذلك من تنامي دورها وتأثيرها، بينما يخشى الحذرون من إغضاب الولايات المتحدة والإضرار بمصالحها. ويبرز، بحسب إحدى الدراسات، تيار إسرائيلي ثالث يدعو للتوفيق والموازنة بين المنظور الأمني ومحاذيره، وبين المصالح الاقتصادية البراغماتية، فيشجع على تطوير العلاقات في المجالات المدنية ويحذر من التغلغل الصيني في المجالات الأمنية والعسكرية والاستراتيجية الحساسة. ورأت الباحثة كاريس ويت، رئيسة معهد (سيجنال) للأبحاث المتخصصة في العلاقات الصينية-الإسرائيلية، جدية المخاوف الأميركية من تطور العلاقات الصينية-الإسرائيلية، ورأت أنها باتت تمثل محكا حقيقيا لاختبار مدى الولاء والإخلاص الإسرائيلي للولايات المتحدة، وأشارت إلى أن خطوة الحكومة الإسرائيلية بسحب مشروع تحلية المياه

(سوريك 2) من الشركة الصينية (هاتشيسون)، هي خطوة ذكية مع أن المشروع لا ينطوي على أضرار أمنية، ولكنه قريب من قاعدة (بلماحيم) الجوية، ومركز الأبحاث النووية (ناحال سوريك) قرب ريشون لتسيون، ويشار إلى أن وزير الخارجية الأميركي السابق، مايك بومبيو، حذر بنفسه من منح مزيد من التسهيلات للصينيين، وقال لمحطة (كان) خلال زيارته العام 2020 “نحن لا نريد أن يتمكن الحزب الشيوعي الصيني من الحصول على منفذ إلى البنية التحتية وأنظمة الاتصالات الإسرائيلية”.

في المقابل غير نقشي وباء كورونا في مختلف دول العالم كافة قواعد العلاقات الدولية إلى درجة أن هذه التداعيات طالت علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل بعد كل ما أظهرته الأخيرة من حماس وتوجه لنسج علاقات وثيقة مع بكين. هذه التطورات عجلت بتدخل البيت الأبيض وبسفر وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو لإسرائيل ودعوته إلى التراجع عن أي صفقة تجارية تبرم مع الصين. الأمر الذي يشكل فصلاً جديداً من الصراع الصيني الأميركي ويجعل قادة إسرائيل في مأزق بشأن كيفية إقناع الطرفين بدفعهما إلى نسج علاقات معها. وما زالت قضية الاستثمارات الصينية في إسرائيل تلقي بظلالها على مستقبل علاقاتها بالحليف الأول الولايات المتحدة التي تلعب كافة أوراق الضغط كي لا تخسر لاعبا مهما في منطقة الشرق الأوسط. وبعدها نال هذا الملف حيزا هاما من محادثات وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، مع مسؤولين إسرائيليين في منتصف شهر ايار الماضي، يجد قادة إسرائيل اليوم أنفسهم في موقف صعب بحيث يجب عليهم الخروج من مطب كبير قد يتسبب لهم في خسارة عمق العلاقات مع واشنطن. وفي هذا الوقت بالذات لا يبدو أن قادة إسرائيل على استعداد لخسارة الدعم الأميركي قبيل البدء في تنفيذ سياسة ضم أراض من الضفة الغربية، وهو الملف المدعوم أميركيا وبقوة.

لقد برزت على إثر زيارة بومبيو إلى كيان العدو حدة الخلافات بين واشنطن وبكين، حيث طالب وزير الخارجية الأميركي قادة إسرائيل بالتراجع عن إبرام صفقات تجارية كبيرة مع الصين، محذراً من أنهم “يعرضون رغبة الولايات المتحدة في العمل مع إسرائيل، في ما أسماه المشاريع المهمة، للخطر”، في إشارة واضحة إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية بين البلدين. وبعدها التقى بومبيو رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وكذلك شريكه في الحكومة الائتلافية بيني غانتس، لم يتأخر الرد الصيني، حيث انتقدت بكين اتهامات بومبيو لها بأنها تسعى لـ”شراء إسرائيل”.

وتقول بكين بشأن الجدل المثار حول مناقصة بناء شركة صينية، لمنشأة تحلية المياه "سوريك 2" في إسرائيل، إن المناقصة أجريت بشفافية مطلقة ووفقاً للقوانين الإسرائيلية، وبمتابعة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. وأن التعاون الإسرائيلي الصيني هو انتصار لكلا الطرفين.

بعد ذلك أخذت جل التقارير الدولية تتحدث عن تداعيات التحول الجديد في علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة. ويقول جيمس دورسي الباحث في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في مقال إن "إسرائيل كانت على علم بما سيحدث حتى قبل أن يسافر مايك بومبيو إلى تل أبيب في ايار، وكانت هذه أول رحلة خارجية يعقدها بومبيو منذ شهر آذار الماضي". وترديداً للتحذير الأميركي قبل عقدين من الزمان بأن التعاملات الإسرائيلية مع الصين تعرض علاقات إسرائيل بالولايات المتحدة للخطر، فقد عززت زيارة بومبيو موقف إسرائيل على أعتاب الانقسام الأميركي الصيني المتزايد. وقبل عقدين، دارت القضية حول بيع إسرائيل المحتمل لأنظمة الإنذار المبكر المحمول جواً من طراز "فالكون" الإسرائيلي، للصين. ولكن تراجعت إسرائيل عن الاتفاق بعد أن هددت الولايات المتحدة بسحب الدعم الأميركي عن الدولة اليهودية.

ويقول دورسي "لكن قضية هذا الشهر كانت تتعلق بمحاولة الصين بناء أكبر محطة لتحلية المياه في العالم في إسرائيل، ومن ثمة فإنه تلوح في الأفق معركة أميركية صينية أكبر، من أجل فرض الهيمنة في موانئ شرق البحر المتوسط". وخلال أيام من زيارته، حقق بومبيو هدفه المرتبط بالصين، حتى ولو كان التركيز الرئيسي لمحادثاته مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو هو إيران وخطط إسرائيل لضم أجزاء من الضفة الغربية، التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967. وعبرت إسرائيل عن فهمها لرسالة وزير الخارجية من خلال منحها عقد محطة تحلية "سوريك 2" لشركة إسرائيلية بدلاً من شركة صينية. ولكن لم تكن هذه المناقصة سوى قطرة من غيث.

وإذا كان هناك شيء واحد لا تستطيع إسرائيل تحمله، فهو قطع علاقاتها مع الولايات المتحدة في هذا الوقت الحرج الذي تشكل فيه واشنطن القوة الوحيدة الداعمة لخطط الضم الإسرائيلية في الضفة الغربية. وفي السياق يتساءل جيمس دورسي، هل تستطيع إسرائيل أن تطور صيغة تقنع من خلالها الولايات المتحدة بأن المصالح الأميركية ستحدد التعاملات الإسرائيلية مع الصين، وأن تطمئن الصين إلى أنها لا تزال تستطيع الاستفادة من الأصول الإسرائيلية داخل تلك الحدود؟

وقالت كاريس ويت، المديرة التنفيذية لمؤسسة "سيغنال" التي تسعى إلى تعزيز العلاقات الإسرائيلية الصينية "في الوقت الحالي، من دون اتخاذ الخطوات الصحيحة، نقف في موضع تخبرنا فيه الولايات المتحدة بأننا بحاجة إلى قطع أو تقييد علاقاتنا مع الصين. تكمن المشكلة في أن إسرائيل تريد حرية العلاقات مع الصين، لكنها لا تظهر أنها تتفهم مخاوف الولايات المتحدة". كانت "سوريك 2" تجربة جيدة وأظهرنا من خلالها للأميركيين أننا نفهم رسالتهم جيداً".

يعتقد المحللون، بمن فيهم ويت، أن هناك جانباً مضيئاً في رفض إسرائيل منح محطة تحلية المياه لشركة صينية، مما سيسمح لها بتوجيه مسار وسط بين الولايات المتحدة والصين. وتقول ويت "تدرك الصين أنه من خلال الانصياع للأميركيين، يمكن أن تستمر العلاقات الصينية الإسرائيلية. هذا يمنحهم متفناً". لكن الأمر متروك لإسرائيل من أجل تطوير معايير وسياسات تلائم الولايات المتحدة وتوضح في الوقت نفسه للصين ما يمكن لإسرائيل فعله وما لا يمكنها فعله. وقالت ويت: "لكي تحصل إسرائيل على ما تريده، ستحتاج إلى أن تُظهر للأميركيين أنها تأخذ التصورات الإستراتيجية لواشنطن في الاعتبار، وليس ذلك فحسب، بل يجب عليها أن تُظهر أنها تستبق الخطوات الأميركية بشأن التفكير الإستراتيجي في ما يتعلق بالصين. لكن السؤال هنا هو كيف؟". ومن المقرر أن تتولى الصين العام المقبل إدارة ميناء حيفا حيث قامت بالفعل ببناء رصيفها الخاص، وتقوم ببناء ميناء جديد في مدينة أشدود الإسرائيلية. وتتمثل إحدى طرق محاولة معالجة المخاوف الأميركية في إدراج شركات التكنولوجيا التي تم إنشاؤها تحت ضغط أميركي في أعقاب صفقة حيفا لمراجعة الاستثمار الأجنبي في إسرائيل. سوف تبني هذه الشركات ضماناً ضد منح الصين إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا المزدوجة للاستخدام العسكري المدني. ومع ذلك، قد لا يكون ذلك كافياً لحماية إسرائيل من الضغط الأميركي المتزايد للحد من تدخل الصين في الموانئ الإسرائيلية. ولا يمكن تجاهل أوجه التشابه بين محطة التحلية والميناء، حيث تقول ويت "لا يمكن أن تكون لدينا فجوة أخرى في البنية التحتية". سيعزز الميناءان الإسرائيليان ثروة الصين التي تهدف إلى فرض هيمنتها في منطقة شرق البحر المتوسط، لاسيما وأنها تدير بالفعل ميناء بيريوس اليوناني. وتعد مبادرة الحزام والطريق بنية تحتية ضخمة، وشبكة اتصالات واسعة تعمل على ربط الكتلة الأوراسية بالصين. ومن المحتمل أن تتيح المشاركة الصينية المحتملة في إعادة إعمار سوريا ما بعد الحرب وصولها إلى موانئ اللاذقية وطرطوس.

وبالنظر إلى هذه الأهداف مجتمعة، نجد أن الصين تتطلع إلى السيطرة على منطقة شرق البحر المتوسط عن طريق إدارتها لستة موانئ في أربع دول، هي إسرائيل واليونان ولبنان وسوريا، من شأنها أن تخلق بديلاً لقناة السويس.

في الوقت نفسه وصلت المشاعر العالمية المناهضة للصين التي تقودها الولايات المتحدة بشأن مسؤوليتها المزعومة عن تفشي فيروس كورونا في العالم إلى أعلى مستوياتها، وقد تشكل تهديداً للمشاريع الصينية العملاقة في ما يعرف بمبادرتي الحزام وطريق الحرير الجديد. وتسعى الولايات المتحدة جاهدة لتقويض سيادة الصين ومكانتها الدولية، فيما تحاول الصين إخلاء مسؤوليتها، وترسيخ صورتها كدولة اتخذت خطوات حاسمة لتتيح للعالم وقتاً للتعامل مع الجائحة، لكن الحملة الأمريكية ضد بكين متأججة، فتارة تتهمها بتصنيع الفيروس ونشره في العالم، وتارة أخرى تهدد بفرض عقوبات اقتصادية عليها، وجرجرتها أمام المحاكم الدولية للحصول على تعويضات. كان أحدثها تصنيف 24 شركة صينية كشركات "تهدد الأمن القومي الأمريكي". كذلك تحولت الصين إلى مركز الحملة الدعائية الانتخابية لترامب: بعدما كشفت استطلاع للرأي أن ثلثي الأميركيين يملكون رأياً هو الأكثر سلبية تجاه الصين: مما جعل الديمقراطيين والجمهوريين يعتقدون أن التركيز على الصين سيزيد حظوظ فوزهم في الانتخابات.

لقد حاول الرئيس الأمريكي ترامب استغلال هذا الاتجاه العدائي من خلال وصفه كورونا بـ"الفيروس الصيني" أو "فيروس ووهان". وواصل تهديداته إلى حد تعليق تمويل منظمة الصحة العالمية إذا لم تجر المنظمة تحسينات جوهرية كبيرة وتظهر استقلالها عن السلطات الصينية.

استراتيجية الولايات المتحدة هذه تعتمد على إحاطة الصين بالأعداء، وتحاول جرّها إلى صراعات تاريخية مع أطرافها أبرزها مع الهند غرباً إلى الهيمنة الأمريكية على كل من تايوان وكوريا الجنوبية واليابان شرقاً، وصولاً إلى بحر الصين الجنوبي. وتعد التوترات مع تايوان، والنزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي من بين الأولويات الدفاعية العليا لبكين. وقد عملت الحكومة الصينية على تقديم مساعدات بشكل مباشر إلى عدد من الدول الأوروبية بالإضافة إلى ماليزيا، والفلبين، واليونان. وفي بعض الأحيان، قامت الشركات الصينية بتوصيل الإمدادات الطبية إلى بعض دول كأوغندا وأوكرانيا. بالإضافة إلى تقديم الدعم الاقتصادي لبعض الدول المتضررة، بما في ذلك قرض بشروط ميسرة إلى سريلانكا. ومارست دول آسيوية أخرى، من بينها فيتنام

وتايوان وكوريا الجنوبية هذه الدبلوماسية: لدى تبرعها بملايين من الكمادات إلى أوروبا، لكنها لم تلق نفس النوع من الثناء مثلما ما لاقتة بكين. على ضوء ما تقدم ومن الناحية النظرية، بات ظهور شراكة تجارية وثيقة بين إسرائيل والصين أمراً غير محتمل. فالصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأكبر مُصدّر من بين الدول كافة. لكن التحالف الإسرائيلي الأمريكي قوي ومتين في كل شيء تقريباً عدا نقطة أساسية واحدة تتمثل بالصين. وما زالت الحكومة الاسرائيلية تواصل السماح لشركات صينية بالتغلغل للبنى التحتية الاستراتيجية، متجاهلة تحفظات "الشاباك" وتحذيرات الإدارة الأمريكية.

في الماضي القريب، كانت الضغوط الأميركية تؤتي أكلها: فقد تم إلغاء الصفقة تزويد بكين بمعدات عالية التقنية. ومنع تنفيذ اتفاق تحديث طائرات عسكرية سبق أن اشترتها الصين من إسرائيل. والمتغيرات في السياسة الاسرائيلية حدثت خلال العقد الأخير من خلال ما يسمى بمبادرة "الحزام والطريق"، والشواهد على ذلك عديدة يمكن أن نلمحها في:

- صفقة مع شركة علم الوراثة الصينية BGI بقيمة (25.7 مليون دولار)، أكبر شركات ال DNA وعلم الوراثة في العالم، لشراء معدات تتيح لإسرائيل القيام بعشرة آلاف اختبار لوباء كورونا يومياً.
- اتفاق مع مجموعة شنغهاي العالمية للموانئ، تقضي بقيام المجموعة بتطوير وإدارة ميناء حيفا لمدة 25 عاماً، الذي وتزوره سفن حربية أميركية باستمرار.
- اتفاق مع شركة هاتشيسون الصينية بقيمة ( 1.5 مليار دولار) لبناء محطة مياه على مقربة من قاعدة بالماخيم الجوية. ومركز ناخال سوريك للأبحاث النووية.
- شراء الشركة MRC محطة الطاقة "ألون تافور" الكهرباء، بعدما فازت في مناقصة نافست فيها ست شركات أخرى بقيمة ( 1.9 مليار شيكل) استحوذت على شركة "أهافا" الإسرائيلية الشهيرة لمستحضرات التجميل، المتخصصة بتصنيع منتجات العناية بالبشرة باستخدام مركبات طينية من البحر الميت. واستحوذت على شركة "تنوفا" الإسرائيلية الأضخم لمنتجات الألبان والحليب، في الوقت كان فيه تقييم راس مال الشركة الإجمالي ( 2.5 مليار دولار).

ويتواصل سعي الصينيين أيضاً لامتلاك بنوك إسرائيلية وشركات تأمين واستئجار حوالي مليون دونم في النقب للقمح والأفوكادو وغيرها.

أن الاستثمارات الصينية في إسرائيل تلقي بظلالها على حجم التوتر بين واشنطن وبكين: من خلال مطالبتها بالحد من علاقاتها مع بكين أو فقدان حليفها الإستراتيجيّة. والأمريكيون يتابعون بقلق ما تفعله الصين للسيطرة على سوق التكنولوجيا في المستقبل، لأن إسرائيل تشكل دفيئة لتطور التكنولوجيا المتقدمة. وتوسيع موطئ قدمها بالاستثمار في البنى التحتية الاستراتيجية وهو ما يعتبرونه تهديداً لأمنهم القومي. ويذكر أن إسرائيل شكلت لجنة خاصة، في آب 2020، لمراجعة الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الحساسة، في محاولة لتخفيف القلق الأميركي من الاستثمارات الصينية في إسرائيل. وعلى الجانب الآخر من المعادلة، إن مصلحة إسرائيل تقتضي بالحفاظ على اعتبارات اقتصادية، مع الصين، واستمرار العلاقات الاستراتيجية مع أميركا. ويبقى السؤال المهم عما إذا كان ذلك ممكناً؟

ان إلغاء العقود مع الشركات الصينية سيؤدي لتأخير في العمل، دعاوى قضائية ودفع تعويضات مالية كبيرة، ورد من قبل الحكومة الصينية. وبذلك ستجد إسرائيل نفسها بين المطرقة الأمريكية والسندان الصيني. وبالتزامن مع كل هذا، تجتهد إسرائيل باستشراف أي تغيير قد تصنعه الأزمة العالمية الحالية في مراكز القوى على الخارطة الدولية. والحقيقة الغائبة: أنه وبعد تعافي الصين من أزمة كورونا، أصبح بمقدورها شراء نصف العالم - على حد قول البعض - . جهود الصين غير المتوقفة لشراء ممتلكات استراتيجية في مجال البنى التحتية في أنحاء العالم، بما في ذلك إسرائيل، خطوة في طريقها للتحول للقوة الأعظم في العالم. بالتالي فعلى الرغم من الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على إسرائيل من أجل تبريد العلاقات بينها وبين الصين وتقليص استثمارات الأخيرة، إلا أن إسرائيل تحاول أن تبقى على الحياد في الحرب التجارية بين الدولتين العظميين. وفي السياق تبحث الحكومة الإسرائيلية في تشكيل هيئة مراقبة حول الموضوع منذ نحو ثلاث سنوات، لكن لم يتم اتخاذ قرار بشأنها بسبب الحساسية السياسية لهذه القضية. إذ تختبئ وراء الوصف العام لـ"مراقبة الاستثمارات الأجنبية" السعي إلى تقييد قدرات صناديق استثمار وشركات صينية لشراء شركات إسرائيلية ذات قدرات إستراتيجية. ولإدارة الأميركية مصلحة جوهرية في دفع موضوع مراقبة الاستثمارات، بينما إسرائيل تحاول الامتناع عن اتخاذ موقف واضح في الصراع الأميركي - الصيني، الذي يتم التعبير عنه مؤخراً بالحرب التجارية بين الدولتين، وتحاول إسرائيل أن تبقى في الحياد. وقد التقى نتياهو آنفاً مع وزير الخزانة الأميركي، ستيفن مينوشتين، الذي زار إسرائيل. وفيما تحدث الاثنان عن "الخطر الإيراني" والعلاقات التجارية

بين إسرائيل والولايات المتحدة، ولم يتطرقا إلى العلاقات الإسرائيلية - الصينية، "إلا أن نتتياهو يعي جيدا التوقعات الأميركية بأن تفرض إسرائيل قيودا على التأثير الصيني. وكانت القناة 13 التلفزيونية الإسرائيلية كشفت في شهر نيسان الماضي عن أن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أوضح لنتتياهو، عندما وقع على اعترافه بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان المحتلة، بأن عدم تلبية إسرائيل الطلب الأميركي بشأن علاقاتها مع الصين سيلحق ضررا بالمساعدات الأميركية السنوية. وفي مقابل الضغوط الأميركية، يأملون في إسرائيل ألا تنظر الحكومة الصينية إلى قرارات بنقييد استثماراتها على أنها خطوة معادية من جانب إسرائيل. والاعتقاد السائد في إسرائيل هو أن تشكيل هيئة مراقبة جديدة على العلاقات الثنائية يمكن أن يؤثر سلبا على العلاقات الإسرائيلية - الصينية.

#### 9 - الحساسية الاميركية وتداعياتها:

- يشكّل التعاون الصيني الإسرائيلي مساحة قد تفترق فيها المصالح الإسرائيلية عن مصالح الولايات المتحدة.
  - مواقف الصين السياسية وأهدافها يمكن أن تتعارض مع المصالح الإسرائيلية، وقد يجد الطرفان نفسيهما على طرفي نقيض في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة.
  - تهديد حقيقي للأمن التكنولوجي الإسرائيلي والآفاق المستقبلية لاقتصادها، مثل تعامل الصين مع الحقوق الفكرية، والاستحواذ على الشركات الإسرائيلية الكبرى، وقدرة الصين على اختراق السوق الإسرائيلية.
  - قيام الشركات الصينية ببناء وتشغيل المرافق الإسرائيلية قد يمكّن الصين من التجسس على الأرض وفي العالم الرقمي.
  - تقويض الإستراتيجية الأميركية الرامية إلى إضعاف الصين من خلال تمكين إسرائيل الصين من بناء صناعة تكنولوجيا متطورة بالتعاون مع العلماء والشركات الإسرائيلية.
  - تهريب الأسرار العسكرية الأميركية التي تتيحها عقود الشراكة بين الولايات المتحدة وإسرائيل إلى الصينيين.
  - تمكين الصينيين من خلال عقود البنية التحتية في إسرائيل من الوصول إلى أماكن حساسة كميناء حيفا، الذي تستخدمه القوات الأميركية، مما يشكّل تهديدا لها.
- السيناريوهات المحتملة



- الأول: تنامي العلاقات الاقتصادية والسياسية نتيجة استمرار الصعود الاقتصادي الصيني العالمي، وتراجع الدور الأميركي في المنطقة، واستمرار حالة الضعف والأزمات لدى الأنظمة العربية.

- الثاني: استقرار العلاقات على مستواها الحالي بسبب وضع الأميركيين مزيدا من الضوابط والخطوط الحمراء التي تمنع تنامي العلاقات، مع تزايد الرغبات الداخلية لدى قطاعات إسرائيلية فاعلة بضبط مستوى العلاقات بما يمنع "التغول" الصيني.

- الثالث: التراجع والبرود التدريجي لهذه العلاقات نتيجة تصاعد التنافس والخصومة الأميركية الصينية، وازدياد الضغوط الأميركية على "إسرائيل" لتخفيض مستوى العلاقات وإيجاد بدائل أخرى.

لقد حمل قرار شركة "إنتل" الأميركية استثمار 11 مليار دولار بإسرائيل الكثير من الأهداف؛ لعل أبرزها تعزيز التعاون بين واشنطن وتل أبيب في مجال الابتكارات، وإيقاف توغل بكين في الاقتصاد الإسرائيلي. وقد تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بمواصلة الاستيطان بالقدس وشن غارات على سوريا، في وقت أبلغه فيه الرئيس الصيني شي جين بينغ أن التعايش السلمي مع الفلسطينيين سيكون لصالح الجانبين.

## 10 - الصين تدير موانئ إسرائيل:

تعتبر أصوات إسرائيلية وأميركية عن حالة انزعاج من الوجود الصيني في الموانئ الإسرائيلية عن طريق التجارة والاستثمار، ولا سيما من اتفاقية تتولى بموجبها شركة صينية إدارة ميناء حيفا. وفي الوقت الذي تتحرك فيه بكين لتوسيع تعاونها بمجال التكنولوجيا وإيجاد سبل لتنفيذ مشاريع "الحزام والطريق" حل وانغ تشي شان نائب الرئيس الصيني بتل أبيب، بزيارة لأكبر مسؤول بالدولة لإسرائيل. والعلاقات الاقتصادية المتزايدة بين إسرائيل والصين تهدد بأزمة مع الولايات المتحدة في ظل حرب تجارية مستعرة بين واشنطن وبكين. وقد انفجر مسؤولون أمريكيون غضبا في وجوه نظرائهم الإسرائيليين: واشنطن لن تقبل أن تكون صديقة لدولة تبني لها الصين موانئها والأسطول السادس الأمريكي ربما يتوقف عن دخول الموانئ الإسرائيلية خوفا من عمليات تجسس صينية، بالتالي ان تطور العلاقات بين شركات الريادة التكنولوجية في الصين وإسرائيل يثير مخاوف أمريكية من احتمال وصول بكين إلى تكنولوجيا الصناعات العسكرية الإسرائيلية وواشنطن تخشى احتمال استفادة الجيش الصيني من العلاقات مع تل أبيب لتحسين قدراته العسكرية على حساب حلفائها في الجوار

الصيني ، كما ان تل أبيب ربما تخفض علاقاتها مع بكين أو تتمسك بها وتحاول إقناع واشنطن بأنها تزود الصين بتكنولوجيا للأغراض المدنية فقط واللوبي الصهيوني وآخر مؤيد للصين في الولايات المتحدة ربما يعملان معا على إبقاء واشنطن بعيدة عن العلاقات بين بكين وتل أبيب. لذلك وبقلق بالغ، تراقب الإدارة الأمريكية تنامي العلاقات الاقتصادية بين الصين وإسرائيل؛ ما يندرج بأزمة في الأفق بين الحليفتين تل أبيب وواشنطن، لاسيما في ظل الحرب التجارية المستعرة بين الأخيرة وبكين. وبحسب صحيفة "هآرتس" العبرية، تفاخر رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو بزيادة حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الصين بنسبة 56 بالمائة، وتتركز هذه الصادرات أساسا في قطاع التكنولوجيا. وهو ما جاء قبل ساعات من لقاء حديث بين نتنياهو ومستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، جون بولتون، أعرب فيه الأخير عن قلق واشنطن البالغ من تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية، في إشارة إلى بداية شعور الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بالضييق من تلك العلاقات. وقلق واشنطن ترجمته قراءات محللين إسرائيليين توقعوا أن يثير التقارب بين بكين وتل أبيب وحجم الاستثمارات الصينية المتزايد في إسرائيل غضب ترامب، عندما يضع مستشاروه على مكتبه تقارير حول ذلك التقارب. وتحت عنوان "إسرائيل ستضطر إلى الاختيار بين أمريكا والصين"، كتب المحلل الإسرائيلي، ديفيد روزنبرغ، في "هآرتس"، مؤخرا، مقالا قال فيه إن "إسرائيل قد تبلغ الصين أنها مجبرة على خفض مستوى علاقاتها معها بسبب الضغوط الأمريكية".

روزنبرغ أضاف أن القلق الأمريكي تصدر لقاءات بولتون مع مسؤولين إسرائيليين، ومن الواضح أن إدارة ترامب لن تخوض حربا تجارية مع الصين، وتترك في الوقت نفسه حليفا مهما، مثل إسرائيل، يبرم معها صفقات تجارية". وتتركز بواعث القلق الأمريكية، حسب بولتون، على الدور الصيني في إنشاء وتشغيل ميناء حيفا الجديد، ومخاطر استخدامه للتجسس على سفن البحرية الأمريكية التي تزور إسرائيل.

بولتون عبر أيضا عن قلقه من إمكانية تجسس الصين على متصلين يستخدمون وسائل اتصال من إنتاج شركات صينية، خاصة "هواوي" و"ZTE". بالتالي لم يعد القلق الأمريكي خلف ستار، إذ كتب عاموس هارثيل، في تحليل بـ"هآرتس" أن المعارضة الأمريكية باتت واضحة، وربما تقيد حرية إسرائيل. ونقل عن مسؤولين إسرائيليين، قال هارثيل، في تقرير آخر قبل شهرين، إن مسؤولين أمريكيين عبروا عن غضبهم

الشديد من تغلغل الصين في السوق الإسرائيلية. ونسب إلى الإسرائيليين قولهم إن "الأمريكيين انفجروا غاضبين في وجوهنا، وقالوا إن الولايات المتحدة لن تقبل أن تكون صديقة لدولة تبني الصين لها موانئها". هارئيل ذهب إلى أن البحرية الأمريكية ربما تمتنع عن دخول الموانئ الإسرائيلية، تحت وطأة ما وصفه بـ"تسليم إسرائيل مفاتيح موانئها للصين". وأوضح أن هذه الأقوال وردت في مؤتمر عقد نهاية آب الماضي، بمشاركة مختصين أمريكيين، لبحث "قضايا أمنية متعلقة بإسرائيل ومنطقة البحر المتوسط".

وتحدث في المؤتمر الجنرال احتياط في الجيش الإسرائيلي، البروفيسور شأوول حوريف، الذي تولى سابقاً مناصب مهمة، مثل قيادة البحرية، ورئاسة وكالة الطاقة الذرية.

حوريف قال إن على تل أبيب إيجاد آلية لضمان أن الاستثمارات الصينية في إسرائيل لن تشكل أي خطر على أمنها القومي. ونسب هارئيل إلى مختصين أمريكيين عملوا سابقاً في وزارة الدفاع القول إن "إسرائيل فقدت عقلها عندما سلمت مفاتيح ميناء حيفا الجديد للصين.. وعندما تتولى الشركات الصينية إدارة الميناء، فلن تتمكن البحرية الإسرائيلية من الحفاظ على علاقاتها الوطيدة مع الأسطول السادس الأمريكي".

قبل ثلاث سنوات ونصف، فازت شركة "SIPG" الصينية بمناقصة لتوسيع ميناء حيفا، على أن ينتهي العمل في المشروع عام 2021، ثم تتولى الشركة الصينية إدارة الميناء، لمدة 25 عاماً.

وذكرت "هآرتس" أن شركة صينية أخرى حصلت على عقد لبناء ميناء جديد في أسدود. وفي صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية، كتب البروفيسور جيكوب ناغل، وهو مستشار سابق في الأمن القومي الإسرائيلي، أن "الصين تنظر إلى أبعد من ميناء حيفا وأشدود". وتابع في مقال له مؤخراً أن "الشركات الصينية تسعى إلى الفوز بعقود تنفيذ مشروعات أخرى، مثل شبكة الأنفاق تحت الأرض في منطقة جبال الكرمل الشمالية مع نظام التحكم بها".

بعد الانفتاح الإسرائيلي على الصين، دخلت عشرات الشركات الصينية السوق الإسرائيلية، خلال العقد الأخير، إما بشكل مستقل أو عبر شراكات مع شركات إسرائيلية. وعملت تلك الشركات في مجالات وسائل النقل والبنى التحتية والزراعة والإنتاج الغذائي. وفي عام 2014 استحوذت شركة صينية على الحصة الأكبر من أسهم "تنوفا"، وهي الشركة الرائدة في مجال منتجات الألبان بإسرائيل. وبحسب ناغل فإن "شركات صينية تسعى إلى الاستحواذ على شركة التأمين الإسرائيلية العملاقة (فينيكس) وشركة اتصالات فضائية مدنية إسرائيلية كبرى".

ومما يثير قلق المستويات الأمنية الأمريكية، حسب ناغل، هو تقاطع عمل الشركات الصينية مع مشاريع عسكرية سرائية، أو قربها من مواقع استراتيجية إسرائيلية. كما يثير تطور علاقات شركات الريادة التكنولوجية الإسرائيلية الصينية قلق الأمريكيين، خاصة مع إمكانية استخدام الصين التكنولوجيا الإسرائيلية التي تستوردها في صناعاتها العسكرية، ما قد يساهم في جعل الصين دولة عظمى في مجال التكنولوجيا العسكرية.

## 11- خيارات إسرائيل:

مع خروج القلق الأمريكي إلى العلن، وبداية تحوله إلى غضب من تعزيز العلاقات الإسرائيلية الصينية، تواجه تل أبيب ضغوطا أمريكية ستحدد مستقبل تلك العلاقات. وقال أيمن يوسف، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العربية الأمريكية بفلسطين، إن "التدخل الأمريكي كان حاضرا وبقوة عند تخطي العلاقات الإسرائيلية مع الصين حدودا معينة". وأضاف أن التخوف الأمريكي ينصب استراتيجيا وسياسيا وجيوسياسيا حول إمكانية استفادة الصين من التكنولوجيا الإسرائيلية المتقدمة، خاصة أن جزءا من تلك التكنولوجيا مصدره هو دول غربية، منها الولايات المتحدة.

من هذا المنطلق، فإن التعاون بين إسرائيل والصين ربما تكون له تبعات خطيرة على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، لما في ذلك من تأثير على توازن القوى في منطقة شرق آسيا، خاصة في ظل استفادة الجيش الصيني من تحسين قدراته العسكرية على حساب حلفاء الولايات المتحدة في الجوار الصيني. وقد تصاعدت المخاوف الأمريكية بعد تهديدات بكين مؤخرا بشأن عمل عسكري ضد تايوان (تعتبرها جزءا من الصين)، التي وسعت علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دول العالم، ولا سيما الغرب. وعما يمكن أن تقوم به إسرائيل في ظل هذه المعادلة، قال يوسف: "من التجربة نعلم أن إسرائيل تعمل دائما على توفير خيارات متعددة لنفسها، وإمكانية التدخل للحد من تعمق العلاقات الإسرائيلية الصينية قد تكون مهمة صعبة لواشنطن". وأرجع هذه الصعوبة إلى أن "إسرائيل ستعمل على تهدئة الغضب الأمريكي من خلال تكرارها التأكيد على أن التكنولوجيا التي تزود بها الصين ستكون لأغراض مدنية فقط". وربما تلجأ إلى اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة،

ليعمل من خلال مناصري إسرائيل في الكونغرس على تخفيف الضغوط الأمريكية. ويعزز من الاحتمال الأخير تصريحات ودراسات كشفت عن تنسيق بين اللوبي الصهيوني واللوبي المؤيد للصين في الولايات المتحدة، لذا ربما يعملان معا على عدم تدخل واشنطن، خاصة وأن إسرائيل ترى أن الصين قوة صاعدة في المنظومة الدولية، ولا بديل عن البقاء على تماس مباشر معها.

## 12 - الصين والقضية الفلسطينية:

تقف الصين علناً، وفي كل المناسبات، إلى جانب النضال العادل للشعب الفلسطيني بقيادة م. ت. ف لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وتقف مع حق الشعب الفلسطيني في الحرية وإقامة دولته المستقلة. وأدانت العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والحصار الإسرائيلي للقطاع. وطالبت برفع الحصار فوراً. وأدانت انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان وقصف مقرات الأمم المتحدة في القطاع. وأعربت عن قلقها لتردي الأوضاع الإنسانية للشعب الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة من جراء الممارسات الإسرائيلية. وأدانت الصين إسرائيل لإنشائها جدار الفصل العنصري وطالبت بهدمه وإزالته. كما أدانت إقامة المستوطنات واستمرارها. ومع أن هذه المواقف معروفة، إلا أنه لا يمكن ترك هذا الموضوع جانبا عند التحدث عن العلاقات الصينية الإسرائيلية. فقد شكل نجاح الجهود في عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في شهر تشرين الأول 1991 والتوصل إلى اتفاق أوسلو، الدافع الأول في انفتاح الصين على إسرائيل علنا وتمهيد الطريق أمامها للذهاب باتجاه الصين والشرق بشكل عام. وقد واكبت الصين تطورات عملية السلام في العقدين الأخيرين عن كثب، على الرغم من أنها لم تتضمن لعضوية اللجنة الرباعية وبقيت تعمل مستقلة عنها. ولهذا عينت الصين منذ بداية العقد الماضي مندوباً خاصاً للسلام في الشرق الأوسط. ويعبر هذا المندوب في تصريحاته عن موقف بلاده من قضايا الخلاف والنزاع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. فهو يدعو الطرفين للعودة إلى استئناف مفاوضات السلام واطهار المرونة الكافية وأبلغ خلال لقاء له مع وزير خارجية إسرائيل الأسبق أفيغدور ليبرمان بهذا الموقف، ودعا إسرائيل في أكثر من تصريح له إلى وقف الاستيطان وإنهاء حصار غزة. وأعرب عن قلقه في موضوع السجناء الفلسطينيين المضربين عن الطعام. وقال إن الصين مستعدة لمشاركة الأطراف الأخرى لحل هذا الموضوع في أسرع وقت ممكن. وأعرب عن تأييد

بلاده للمصالحة بين حركة حماس وحركة فتح وللاتفاق الذي تم في الدوحة بينهما. ودعا إسرائيل إلى تأييد " الاتفاق وعدم الاعتراض على مشاركة حماس لأنها جزء لا يتجزأ من العملية السياسية" وقد رد مصدر رسمي في مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بالقول ان إسرائيل لن تتفاوض مع حكومة فلسطينية فيها حماس حيث أن حماس لا تعترف بإسرائيل. بالتالي يمكن القول إن العلاقات الصينية الإسرائيلية تطورت على الرغم من كل العقبات عبر السنين حتى وصلت إلى ما وصلت إليه لتصبح الصين أكبر شريك تجاري لإسرائيل في آسيا، ولتصنف إسرائيل الصين بأنها بلد أصبح هدفاً للصادرات الإسرائيلية. هذا يعني أن مصالح البلدين التقت في الاقتصاد مع أنهما على وجهتي نظر نقيضتين في الموضوع السياسي في الشرق الأوسط وفي إطار تأييد الصين للشعب الفلسطيني وللسلطة الفلسطينية في مسعى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

#### 14 - خاتمة:

لم تأخذ علاقة الصين مع إسرائيل طابعاً استراتيجياً في أيّ من المراحل السابقة قط، بل ظلت تقوم على تحقيق مصالح مباشرة وظرفية. وقد اعترفت إسرائيل رسمياً بجمهورية الصين الشعبية في 9 كانون الثاني 1950، أي قبل اعتراف العرب بالجمهورية الصينية الناشئة (تأسست في الأول من تشرين الأول 1949)، إلا أن الصين ترددت في إقامة علاقات دبلوماسية معها وقتها، ثم حدث تحوّل كبير في السياسة الصينية تجاه المنطقة العربية منذ مؤتمر باندونغ في 1955، إذ باتت الصين منحازة إلى المواقف العربية، وخصوصاً في مسألة الصراع مع إسرائيل، ما انعكس تنافراً بين الطرفين. غير أن العلاقات بينهما أخذت بالتبدّل مع سياسة الانفتاح التي اتبعتها الصين منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، لكن الاتصالات بين الطرفين تركّزت في الجانب العسكري. وظلت تلك الاتصالات سرّية، بما في ذلك صفقات السلاح التي جرت ضمنها، ومنها شراء الصين تجهيزات عسكرية من إسرائيل في مطلع الثمانينيات بقيمة مليار دولار، شملت 54 طائرة حربية، ودبابات "ميركافا" إسرائيلية الصنع، وصواريخ، ثم صفقة أخرى في 1984 بقيمة ثلاثة مليارات دولار، شملت حصول الصين على مدافع حربية وتطوير إسرائيل تسعة آلاف دبابة صينية. ومع تدخل الولايات المتحدة التي راحت تحتّ إسرائيل على وقف تعاونها العسكري مع الصين، لما يمكن أن يمثله تزود الصين بالسلاح من

خطر مستقبلي، فقد باتت الصفقات علنية، فاشترت الصين من إسرائيل في 1985 قطع غيار ومدافع أضيفت إلى الدبابات الصينية سوفيتية الصنع، وزوّدتها في المقابل بمعادن ضرورية للصناعات العسكرية الإسرائيلية. وخلال السنوات اللاحقة، تطورت العلاقات لتشمل بيع إسرائيل معدات أكثر تطوراً للصين، منها صاروخ مضاد للدبابات في 1986، وتكنولوجيا إنتاج صاروخ جو - جو، ومعلومات عن أجهزة توجيه الصواريخ الدفاعية الأميركية، فيما قامت مشاريع تعاون عسكرية لتطوير طائرات مقاتلة وأنظمة للسيطرة. وعلى الرغم من هذا كله، لم تبدأ العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الطرفين إلا في كانون الثاني 1992، أي عقب بدء مفاوضات التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي.

لقد أرادت الصين الاطلاع على التكنولوجيا العسكرية المتطورة التي يمتلكها الغرب، والمتوفرة في إسرائيل" وعلى هامش العلاقات العسكرية، نشأت علاقات اقتصادية وتجارية وثقافية وعلمية بين الطرفين، في الوقت الذي زادت فيه الولايات المتحدة من ضغوطها على إسرائيل عبر السنين لوقف إمداد الصين بالتكنولوجيا العسكرية، فنجحت في دفعها إلى إلغاء عقد كانت إسرائيل التزمت بموجبه تقديم طائرات حربية مزوّدة بأنظمة رادار متطور إلى الصين في عام 2000، ما كلف إسرائيل دفع تعويض قيمته 350 مليون دولار.

لم يتوقف التعاون العسكري بين إسرائيل والصين على الرغم من ذلك، فسعت الأخيرة إلى الحصول على طائرات هجومية من دون طيار من إسرائيل، فتدخلت الولايات المتحدة من جديد، بحجة أن تزايد القوة العسكرية الصينية يخلّ بتوازن القوى في شرقي آسيا، وشملت الضغوط، هذه المرة، قطع الاتصالات بين وزارتي الدفاع الإسرائيلية والأميركية، وهو ما انتهى بتوصل الولايات المتحدة وإسرائيل إلى اتفاق في عام 2005 يعوق الصادرات العسكرية الإسرائيلية إلى الصين، بدعوى "وقوف الولايات المتحدة وإسرائيل معاً في مواجهة التحديات الأمنية العالمية".

لكن العلاقات الدبلوماسية والعسكرية استمرّت خلال السنوات التالية، فشملت زيارات سياسية على أعلى المستويات بين الجانبين، منها زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت بكين في عام 2007، وزيارات عسكرية خصوصاً من قادة الجيش الصيني لتل أبيب، حتى إن سفناً من بحرية الجيش الصيني زارت ميناء حيفا في عام 2012.

إن ما يمنع ارتفاع العلاقة الإسرائيلية مع الصين إلى تحالف استراتيجي تدخلات أميركا من جهة، وطبيعة الأهداف الصينية من العلاقة بإسرائيل. وفي السنتين الأخيرتين، زاد حضور الشركات الصينية في عالم التجارة والأعمال داخل الدولة العبرية، وهو ما أثار حفيظة الولايات المتحدة أخيراً، لأن الاستثمارات الصينية دخلت مناطق حساسة، أشهرها إبرام مجموعة شنغهاي الدولية للموانئ اتفاقاً مع الحكومة الإسرائيلية في عام 2015 لإدارة ميناء حيفا 25 عاماً ابتداءً من عام 2021، كذلك التوجه في عام 2020 لإحالة عطاء بناء أكبر محطة تحلية مياه في المنطقة بالقرب من تل أبيب، على شركة هاتشيسون الصينية، قبل التراجع عن تلك الإحالة قبل أيام، بضغط أميركي. وعلى هذا، فإن توثيق العلاقة الإسرائيلية مع الصين إلى حالة من التحالف الاستراتيجي، أمر تمنعه تدخلات الولايات المتحدة التي ترتبط إسرائيل معها بعلاقات تحالف عميقة، ومن جهة ثانية طبيعة الأهداف الصينية من العلاقة بإسرائيل، لكونها تتصل بالحصول على التكنولوجيا مباشرةً وبمسائل التجارة والاستثمار من تلك التي تنشط الصين لأجلها مع كل الدول، كذلك تمنعه من جهة ثالثة طموحات الصين إلى إقامة نظام عالمي متعدّد الأقطاب، فذلك يتعارض بشكل صريح مع مصلحة إسرائيل في استمرار الأحادية القطبية الأميركية.